التوزيع : عـــام
E/ESCWA/SD/89/WG.4/4
١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩
ARABIC
الأصل: بالعربيـــــة

18 SEP 1989

الامم المتحـدة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
القاهرة ـ جمهورية مصر العربية

اجتماع مجموعـة العمـل حول تطويـر المؤشـرات
وتحسين الاحصاءات الخاصة بوضع المرأة العربية
١٥ـ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩
القاهرة

RECEIVED
- 9 APR 1997
UN-ESCWA/LIBRARY

نحو تحسين المفاهيم والطرق المستخدمة في اعداد الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة بالدول الاعضاء في الاسكوا

أعد هذه الدراسة الاستاذ مصطفى الجندي، مستشار احصاء. والآراء الواردة تمثل وجهة نظـــر الكاتب، ولا تعكس بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

طبعت هذه الدراسة دون تحرير

89-1105

ESCWA Documents converted to CDs.
CD # 5
Directory Name:
CD5\SD\89_4_4
Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

المحـــتويات

الموضـــــوع	رقم الصفحه
مقدمـــــه	
الفصل الأول : مركز المرأه فى تكوين الأسره :	٣
الأسره ورئيسها / رئيستها	٣
التعداد النظري والتعدادي الواقعى	٣
خصائص رئيس الأسره وبعض المتغيرات	٥
زواج وطلاق وترمل المرأه	٦
انواع الزواج	٧
أنواع الطلاق	٨
معدلات الزواج والطلاق والترمل حسب الخصائص	٩
تعدد الزوجات	١٠
المرأه وهجرة الازواج للعمل	١١
الفصل الثانى : التعلم والخدمات التعليميه المتاحه للنساء :	١٢
مشاكل توفير البيانات من المصادر	١٢
القصور فى البيانات المتاحه عن التعليم والتدريب	١٣
قياس التعلم الذي تناله المرأه من خلال التعليم النظامى	١٥
قياس التعلم والتدريب خارج التعليم النظامى	١٧
محو الاميه وتعليم الكبار	١٩
قياس الصله بين نوع ومجال عمل المرأه ومستواها التعليمـــــى	٢٠
الفصل الثالث : مساهمة المرأه فى النشاط الإقتصادى والقوى العامله :	٢٢
مفاهيم اساسيه تؤثر على حساب معدلات مساهمة المرأه فى النشاط الإقتصادى	٢٣
المرأه التى تعمل لدى الأسره دون أجر	٢٤
حدى العمر للافراد داخل النشاط الاقتصادى	٢٥
مساهمة المرأه فى الانتاج والوفاه	٢٦
البطاله الجزئيه	٢٧
تصنيف الحاله العمليه	٣٠
احصاء المسجلين بمكاتب القوى العامله والمعينين منهم في الحكومـــه	٣١
تنسيق توزيع المرأه لوقتها بين الاسره والنشاط الاقتصـــادي	٣٢
التركيب المهنى للمرأه العامله بالمقارنه بالرجل	٣٤
قياس تصدير واستيراد العماله من الجنسين	٣٥

تابع المحتويـات

الموضـوع	رقم الصفحه
الهجره المؤقته	٣٥
عدة المهاجرين	٣٥
الهجره العائده	٣٥
الهجره للعمل من الريف الى الحضر	٣٨
الفصل الرابع : الدخل وتوزيعه :	٣٩
تعدد مفهوم الدخل واختلاف مكوناته	٣٩
الدخل الكلى للاسره	٣٩
الدخل المتاح للاسره	٣٩
الدخل الكلى المتاح للسكان	٣٩
الدخل العائلى وفقا لنظام الحسابات القوميه	٤٠
قيمة ما تستهلكه الاسره من انتاجها الخاص	٤١
صعوبة الملم فرد واحد من الاسره بدخول باقي افرادها	٤١
نقص المعرفه الدقيقه للفرد بدخله	٤٢
تحيز معطى البيان وتعمده الادلاء ببيان الدخل	٤٣
اقل من حقيقته اهمية تقييم وتحليل بيانات الدخل والعمل على تحسينها	٤٤
قياس الدخل الفردى للمرأه	٤٤
طرق توزيع الدخل المشترك على افراد الاسره	٤٥
دخل الاسره التى ترأسها امراه ودخل المرأه التى ترأس الاســره	٤٦
قياس دخل المرأه من مساهمتها فى انتاج الاسره	٤٧
الفصل الخامس : الحاله الصحيه للمرأه :	٤٩
نمط الحياه والبيئه التى تعيشها المرأه	٤٩
مضاعفات الحمل والولاده	٥٠
مستوى التغذيه	٥٢
توفير الاحصاءات الخاصة بصحة المرأة	٥٤
نظام لتسجيل المواليد والوفيات	٥٤
احصاء أنشطة المراكز الصحية والمستشفيات	٥٥
احصاء التحصينات ضد الامراض	٥٦
الظـروف البيئية التي تعرض المرأة للاصابة بالامراض	٥٦
مسـح صحـة الطفــل	٥٧
توصيــات	٥٩
مراجـــع	٦١

نحو تحسين المفاهيم والطرق المستخدمه فى اعداد الاحصاءات والمؤشرات المتعلقه بحالة المراة فى دول الاسكوا

مقدمة :

مع تزايد دور المراة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الدول النامية تزداد الحاجه الى تحسين كم ونوع المعلومات و البيانات الاحصائية التى تصور واقع المراة فى المجتمع تصويرا دقيقا ومتكاملا وتمكن من تقييم حالتها عن طريق توفير مؤشرات معبره عن كل من الجنسين الذكور والاناث وتتيح امكانيات دراسة وتحليل الاختلافات بين المؤشرات الخاصة بالاناث وتلك المتعلقة بالذكور .

وقراءة وتفهم الاحصاءات والمؤشرات المستخرجه من الاحصاءات يجب ان يتم فى ضوء التعاريف والمفاهيم التى استخدمت فى الاحصائية , ذلك ان المعدلات والمؤشرات تتغير قيمها الرقميه اذا ما تغير مفهوم المصطلح الاحصائى , لذا يحرص الاحصائيون وتحرص الاجهزة والمنظمات المعنيه بالاحصاءات الوطنيه والدوليه على تطوير هذه المفاهيم بما يحقق الاستفادة منها وتغطية احتياجات ومطالب مستخدمى البيانات المتزايدة والمتنوعه مع الاخذ فى الاعتبار ظروف جمع البيانات وطبيعة المجتمع والامكانيات المتاحه .... الخ .

والبيانات التى يتم الحصول عليها من مصدر ما قد تختلف عن الارقام التى يتحصل عليها من مصدر اخر لاسباب كثيره معروفه للاحصائيين , كما قد تختلف البيانات باختلاف الطرق التى اتبعت فى جمعها وتجهيزها , لذا فان مناقشة الطرق التى تتبع فى جمع البيانات وتوفير المؤشرات المتعدده والعمل على تحسين وتطوير هذه الطرق امر بالغ الاهمية .

وضمن سلسلة الدراسات فى الطرق الاحصائية اصدرت هيئة الامم المتحدة دراسة فى موضوع (تحسين المفاهيم والطرق فى مجال الاحصاءات والمؤشرات المتعلقه بحالة المراة) وترجمت هذه الدراسة الى العربية بمعرفة اللجنه الاقتصادية والاجتماعية لغربى اسيا , وهى تهدف الى : -

(١) الاستعراض النقدى لاكثر المفاهيم والطرق المستخدمة الجارى تطبيقها فى برامج جمع البيانات العامه من حيث مدى ملاءمة وكفاية هذه المفاهيم والطرق لتوفير احصاءات هادفه وغير متحيزه بشان حالة المراة .

(٢) عرض اراء وافكار تساعد فى تطوير بعض المفاهيم والطرق المستخدمه حاليا بما يحقق زيادة الافادة منها فى توفير البيانات والمؤشرات الدقيقة المتعلقة بالمراة

ويأتى هذا التقرير ثمرة جهد غير قليل ساهم فيه الكثير من الخبراء واللجان الاقليميه ومنظمات الامم المتحدة .

وقد تناول التقرير الاحصاءات والموشرات المتعلقة بحالة المراة بصورة انتقائية تركزت فى المجالات الست التاليه : -

(١) مركز المراة ودورها فى تكوين العائلة وفى الاسرة والعائلة
(٢) المراة والتعليم والخدمات التعليمية المتاحه والمقدمه لها
(٣) النشاط الاقتصادى للمراة (ومشاركتها) ومساهمتها فى قوة العمل
(٤) الدخل وتوزيعه
(٥) الحاله الصحيه للمراة
(٦) التباين الاجتماعى - الاقتصادى وامكانية الانتقال فيما بينهما

والدراسه التى اعدتها هيئة الامم المتحدة فى موضوع تحسين المفاهيم والطرق فى مجال الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بحالة المراة ، هى دراسه بذل فيها جهد كبير وغطت الكثير من المجالات الهامه المتعلقة بالموضوع .

وقد كشفت الدراسه عن الكثير من الثغرات فى البيانات والمجالات التى تنطوى على مشاكل يلزم معالجتها وحلها واشارت فى مقدمتها الى التباين الواسع فى التركيب الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للمجتمعات الذى يحول دون تطبيق مجموعه واحده كامله من المؤشرات الاجتماعية على جميع البلدان الامر الذى يستلزم ان تحدد كل دولة (فى ضوء متطلباتها وامكانياتها) درجة الاولويه التى توليها اجهزتها لتطوير احصاءاتها والمؤشرات المتعلقه بالمراة التى تنبنى على هذه الاحصاءات .

وتختلف الدول عن بعضها البعض فى العادات والتقاليد كما تختلف فى مستوى الوعى الاحصائى بصفة عامة والوعى لدى معطى البيانات بصفة خاصة ، وتختلف ايضا فى الامكانيات الاحصائية المتاحه لدى كل منها وفى تحديد المتطلبات الاحصائية الاكثر اولويه لذا فان اختيار الطرق الاكثر ملاءمة لجمع وتوفير الاحصاءات يجب ان ياخذ فى الاعتبار ظروف الدولة فيما يتعلق بما سبق ذكره .

ومن منطلق هذا الفكر اعد التقرير الحالى بهدف مناقشة وايضاح واثاره مجالات لتطوير المفاهيم وطرق جمع وتوفير الاحصاءات اللازمه عن المراة فى الدول الاعضاء فى اللجنه الاقتصادية والاجتماعية لغربى اسيا (الاسكوا) .

وقد يناسب ما جاء بهذا التقرير دولا ناميه اخرى وقد يتناول حالات خاصه بالدول العربية او الاسلامية ، وجدير بالاشارة انه ليس بالبديل الكامل للدراسة التى اعدتها هيئة الامم المتحدة بقدر ما هو بلوره لخبرات مستشارين عملوا بالاسكوا لسنوات كثيره .

الفصل الاول : مركز المراة فى تكوين الاسرة

١/١ ناقش تقرير هيئة الامم المتحدة فى الفصل الاول منه جوانب مختلفه لاظهار مركز المراة فى الاسرة شملت : -

١ - رئاسة الاسرة وتركيب العائلة والمفاهيم الخاصه بها

٢ - قياس رفاهية الاسر التى تراسها النساء

٣ - اثار الانماط المختلفه للهجرة على المراة

٤ - قيود المفاهيم الحاليه للوضع العائلى / الزواج غير المدون ودوره فى حياة المراة .

وفيما يتعلق بهذه الموضوعات يلزم التنويه الى مايلى : -

(أ) الاسرة ورئيسها / رئيستها

٢/١ يختلف مفهوم الاسرة فى تعداد السكان باختلاف الاساس المستخدم ، ففى التعداد الواقعى De facto يعتبر الافراد الذين تواجدوا بالاسرة ليلة التعداد ضمن افرادها (بما فى ذلك المتواجدين بصفة مؤقته كالزوار) ، وفى مقابل ذلك لا يعتبر ضمن افراد الاسرة تعداديا اى من افرادها الذين يقيمون بها اقامه معتاده اذا تغيبوا عنها مؤقتا ليلة التعداد (عدا حالات خاصة) .

اما التعداد النظرى de jure فانه يعتبر افراد الاسرة الذين يقيمون بها اقامة معتادة - ضمن افرادها وذلك بصرف النظر عن تواجدهم او عدم تواجدهم ليلة التعداد .

٣/١ ينبنى على ما تقدم ان رب الاسرة ورئيس / رئيسة الاسرة الذى يقيم بها اقامة معتاده الذى يتغيب عنها تغيبا مؤقتا ليلة التعداد ستظهر بيانات عن خصائصه كالجنس والسن ... الخ فى استمارة التعداد النظرى، اما فى التعداد الواقعى فلن ترد بيانات عن خصائصه فى استمارة التعداد ، وستدلى الاسرة ببيانات عن فرد اخر من بين افراداها الذين تواجدوا بها ليلة التعداد كرب او رئيس / رئيسة الاسرة الامر الذى يؤثر على دقة تعبير البيانات اذ ان رئيس الاسرة فى الحاله الاخيره ليس برئيسها المعتاد وكثيرا ما يختلفان فى الخصائص والتى قد يكون فى مقدمتها : الجنس والمستوى التعليمى ... الخ .

٤/١ ونظرا لان معظم الدول الاعضاء بالاسكوا تتبع فى تعداداتها الاساس الواقعى فانه عند استخدام الجداول الاحصائية المبوبه حسب خصائص رئيس الاسره يجب الحذر وان يؤخذ فى الاعتبار التحيز الذى ينجم عن التعداد الواقعى فى بيانات الجداول التى تتضمن خصائص او مؤشرات عن رب او رئيس / رئيسة الاسرة .

٥/١ فى جميع تعدادات السكان التى تتم بالدول الاعضاء يتم السؤال عن رب او رئيس الاسرة ، على ان مفهوم المصطلح كثيرا ما يكون غامضا غير واضح (على الاقل عند توجيه العداد - السؤال للاسرة) ، وقد يترك العداد للاسرة ان تحدد رئيسها دون ان يزودها بالمعالم التى تعينها على هذا التحديد (كأن يوضح لها ان رئيس الاسرة غير مرتبط بجنس او سن معين) ، ان تحديد مفهوم واضح لرئيس الاسرة مستمد من واقع بيئة الدول الاعضاء يعاون كثيرا فى توفير مؤشرات دقيقة عن الاسرة التى تراسها الاناث ، كما يمكن من استخدام بيانات الاسر التى تراسها اناث كاطار مناسب تستخرج منه عينات لدراسات عن حالة المراة - اكثر عمقا وتفصيلا كدراسة مستوى الفقر بالاسر التى تراسها اناث .

٦/١ الاسر المعيشية التى تتكون من اكثر من اسرة زواجيه - قد يوجد بها رئيس لكل من الاسر الزواجيه اضافة الى رئيس الاسرة المعيشيه ومن المفيد فى التحليل ان تتوفر بيانات عن جنس وسائر خصائص كل من الرؤساء وان تبوب هذه البيانات ليستفاد منها .

٧/١ فى جميع تعدادات السكان التى اجريت حديثا فى دول المنطقة يتم تحديد

الفرد الذى تعتبره الاسرة رئيسا لها وتجمع بيانات عن خصائصه (الجنس - السن ... الخ) شانه فى ذلك شان الاسرة ، على ان قلة من الدول هى التى تعنى باعداد توزيعات للاسر حسب خصائص رئيس الاسرة (رغم توفر البيانات بالحاسب الالى)، ولا يستفاد الا بقدر يسير من بيانات خصائص رئيس الاسرة فى قياس العلاقة بين هذه الخصائص وبعض خصائص الاسرة او لاستخراج عينه طبقيه يتم فيها تقسيم مجتمع الاسر الى طبقات حسب خصائص رب الاسرة .

ومن امثلة المسوح التى صنفت فيها اطار اسر التعداد الى طبقات حسب خصائص رب الاسرة لاختيار عينه طبقيه مسح نفقات ودخل الاسرة الذى اجرى فى البحرين عام ١٩٨٣/٨٢ ، حيث جرى تصنيف اسر تعداد عام ١٩٨١ الى طبقات حسب الجنسيه (بحرينى / غير بحرينى) وحسب المستوى التعليمى لرب الاسرة وبتحليل البيانات ثبت وجود علاقة كبيره بين الانفاق وكل من جنسية ومستوى تعليم رب الاسرة .

٨/١ فى بعض مسوح الاسر التى اجريت بدول المنطقة كثيرا ما تبوب البيانات فى صوره تمكن من الكشف عن وجود علاقة بين بعض المتغيرات كمتوسط دخل الاسرة ومتوسط انفاقها على السلع والخدمات المختلفة وخصائص رئيس الاسرة كالجنس والحاله التعليميه والمهنه ، وقد اظهر تحليل نتائج بعض هذه المسوح وجود علاقة بين بعض المتغيرات وخصائص رئيس الاسرة ، ولا يعنى ذلك ان خصائص رئيس الاسره هى العوامل الوحيده المؤثره على الظواهر والمؤشرات موضع الدراسة فهناك الكثير من المتغيرات الاخرى التى قد تكون مساهمه فى احداث الاختلافات فى المؤشرات من ذلك حجم وتركيب الاسرة وخصائص كل من افرادها الذكور والاناث ، ومن المستهدف ان تستكشف هذه المتغيرات وان توخذ فى الاعتبار عند تحليل نتائج المسوح ومقارنة بيانات الذكور والاناث ، ذلك ان تركيب الاسرة وخصائص افرادها تؤثر وتتاثر بالقرارات التى تتخذها الاسرة كما انها توثر على مستوى الرفاهية ونسب الاعالة وغير ذلك من المؤشرات ، على ان كثرة العوامل وتشابكها وقلة عدد الحالات التى تظهر فى عينة المسح لاسر ذات خاصية ما وغيرها من العقبات قد تودى الى استبعاد بعض المتغيرات من التحليل ، ومن امثلة ذلك انه فى مسح نفقات ودخل الاسرة فى البحرين ٨٣/٨٢ جرت محاولة لدراسة تباين متوسط دخل الاسرة التى يراسها ذكور وتلك التى تراسها اناث ولكن صرف النظر عن ذلك لقلة عدد الاسر التى تراسها انثى بعينة المسح .

٩/١ فى جميع تعدادات السكان التى تجرى بدول المنطقة تجمع البيانات المتعلقة بخصائص افراد الاسرة من رئيس / رئيسة الاسرة او فرد بالغ من افراد الاسرة لديه المام بخصائص افرادها - وذلك بصرف النظر عن جنس الشخص المرجعى فقد يكون ذكر وقد تكون انثى والاختيار فى ذلك متروك لوجهه نظر الاسرة ، كما ان تحديد الشخص المرجعى قد يتوقف على من - من افراد الاسرة المتواجد بالمسكن وقت زيارة العداد لاستيفاء بيانات استمارة الخصائص ، وقد يكون هناك علاقة بين جنس الشخص المرجعى وجنس جامع البيانات ، كان تفضل العداده ان تحصل على البيانات المطلوبه من بنات جنسها .

١٠/١ ان افتراض ان دخل رئيس/ رئيسه الاسره يمثل دخل الاسرة ككل (فقره ٢١) افتراض فيه تجاوز لحد كبير ، فكثيرا ما يتعدد الافراد ذوى الدخل بالاسرة الواحدة ويكون دخل كل من مصادر مختلفه ، ولاحكام دقة بيانات دخل الاسرة - رغم صعوبة ذلك-اجرت دول كثيرة بالمنطقة مسوح عن نفقات ودخل الاسرة وضمنت استماراتها الكثير من الاسئلة تناولت دخل كل من افرادها من المصادر المختلفة ، وباستخدام الحاسب الالى يمكن الربط بين دخل الفرد وخصائصه كالجنس والسن والمهنه ، كما يمكن قياس العلاقة بين متوسط دخل الاسرة ومتوسط انفاقها حسب خصائص رئيس الاسرة

١١/١ ان قياس مساهمة المراة فى توفير الموارد الماليه للاسرة وفى اعالتها سواء كانت رئيسه الاسرة او فرد اخر من افرادها ، يمكن تحقيقه من خلال مسوح الاسر التى تزايد اهتمام دول المنطقة بها ، وباستخدام نتائج هذه المسوح يمكن مقارنة ما تتحمله المراة فى تغطية الاحتياجات المالية واعالة الاسرة بالمقارنة بالرجل ووفقا لخصائص كل منهما .

(ب) <u>زواج وطلاق وترمل المراة :</u>

١٢/١ تتسم بعض القوانين المعمول بها فى الدول الاعضاء بالاسكوا - حيث يدين غالبية سكانها بالاسلام - باباحة تعدد الزوجات اللاتى فى عصمة الزوج الى اربع زوجات ، وهناك الزواج الجديد والتصادق على زواج والزواج الذى لم يفصله اخر ، ثم هنالك انواع مختلفه من الطلاق ، ويختلف اثر الزواج او الطلاق على الاسره باختلاف نوعه فمثلا فى الطلاق المرجعى

يمكن للمطلق ان يعيد مطلقته الى عصمته ، فى حين انه فى الطلاق البائن بينونه كبرى لا يحق له ذلك (سترد تعاريف لانواع الزواج والطلاق فى فقره اخرى) لذا فانه من اللازم العمل على توفير مؤشرات عن كل من انواع الزواج والطلاق التى تحدث سنويا فى دول المنطقة حتى يمكن دراسة هذه المؤشرات والتعرف على اتجاهاتها واثرها على تكوين او تفكك الاسر الزواجيه واثارها على المراة .

وفى ضوء القوانين المعمول بها فى جمهورية مصر العربية يعرف الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء المصطلحات المتعلقه بانواع الزواج والطلاق كما يلى : -

١ - <u>الزواج الجديد :</u>
هو الزواج الذى تم لاول مره بين زوجين ولو كان قد سبق لاحدهما او كليهما الزواج من اخر ، ويتعبر زواجا جديدا الحالات التى تعود فيها الحياه الزوجيه بين المطلقين الى سيرتها الاولى بعد ان تكون المطلقه قد تزوجت من اخر لفتره طالت او قصرت .

٢ - <u>التصادق :</u>
هو تسجيل زواج عرفى (زواج لم يسبق تسجيله) تم فى تاريخ سابق بين زوجين وبصرف النظر عن مدة تاخير التسجيل لتكتسب الزوجه حقوقها الشرعيه من الوجهه الرسميه .

٣ - <u>الزواج الرجعى :</u>
هو استئناف الحياه الزوجيه بين زوجين سبق طلاقهما طلاقا رجعيا للمره الاولى او الثانيه ، ويتم قصرا عن الزوجه بعقد دون مهر جديد قبل انقضاء ثلاث دورات حيض (شهريه) او قبل وضع المولود اذا كانت المطلقه حامل وفى مده اقصاها عاما واحدا فى غير هاتين الحالتين .

٤ - <u>الزواج الذى لم يفصله اخر :</u>
هو استئناف الحياه الزواجيه بين زوجين سبق طلاقهما طلاقا بائنا للمره الاولى او الثانيه مهما طالت مدة الفرقه ما دامت الزوجه لم تتزوج من اخر بعد طلاقها ، ولابد من دفع مهر جديد وتحرير عقد جديد برضاء الزوجه .

٥ - الطلاق البائن :

يعتبر الطلاق بائنا فى الحالات الاتيه :

(ا) الطلاق الذى يقع قبل الدخول (اى قبل ان تتم الخلوه)

(ب) الطلاق على مال : وهو موافقة الزوج على تطليق زوجته بناء على طلبها مقابل تعويض تؤديه اليه او نظير الابراء من مؤخر الصداق او النفقه .

(ج) الطلاق الذى ينص عند وقوعه على انه بائن

وفى الحالات الثلاث السابق ذكرها - يعتبر الطلاق بائنا بينونه صغرى ولا يجوز رجوع المطلقه الى عصمة مطلقها الا بعقد ومهر جديدين وبموافقة المطلقه .

(د) الطلاق المكمل لثلاث : اذا سبق هذه الطلقه طلقتان ايا كان نوعهما , ويعتبر هذا الطلاق - بائن بينونه كبرى وبمقتضاه لا يملك المطلق اعادة المطلقته الا بعد زواجها من اخر زواجا شرعيا صحيحا مقرونا بتمام الخلوه والدخول ثم الطلاق منه وانقضاء مدة العدة .

والطلاق البائن قد يكون :

(ا) بائن بينونه صغرى : وفيه يملك المطلق ان يعيد مطلقته الى عصمته بعقد ومهر جديدين وباذن من المطلقه ورضاها .

(ب) بائن بينونه كبرى : حيث لايملك المطلق اعادة مطلقته الا بعد زواجها من اخر كما سبق ان وضح فى البند (د)

اما الطلاق الرجعى ففيه يحق للمطلق ان يراجع مطلقته بعقد زواج رجعى وفقا للشروط الوارده فى البند (٣) من هذه الفقره.

وهذه التعاريف والمفاهيم يمكن استخدامها كاساس للدراسة والمناقشة والتطوير فى ضوء القوانين والتشريعات المعمول بها فى كل دوله .

وتوفر احصاءات الزواج والطلاق التى تجمع سنويا بالدول التى اكتمل لديها نظام تسجيل الاحداث الحيويه (مواليد - وفيات - زواج - طلاق) - بيانات على مستوى مقبول من الدقة للاستخدام فى حساب معدلات خاصة بالمراة لكل من : - الزواج لاول مرة - الزواج بعد طلاق او ترمل - الطلاق الرجعى - الطلاق البائن , كما يمكن استخدام بيانات السن والحالة التعليمية لكل من الزوجين فى دراسة مدى التوافق بين الطرفين وفى حساب متوسط السن عند الزواج لاول مرة - للرجل وللمراة .

١٣/١ وحساب معدلات الزواج ومعدلات الطلاق يتطلب توفر بيانات عن عدد الافراد المعرضين للحدث وعدد الحالات التى تتم فى خلال العام ، ويتيح تعداد السكان بيانات كافية عن توزيع الافراد الذكور والاناث - بدءا من السن الذى اختارته الدوله - حسب الحالة الزواجيه للذكور والاناث وحسب بعض الخصائص الاخرى كالسن والحاله التعليميه ، وهذه البيانات لها استخداماتها المتعدده والتى منها استخدامها فى تقدير المقام اللازم لحساب المعدلات الخام والمعدلات النوعيه للزواج والطلاق للاناث بالمقارنه بالذكور ، وفى مسوح الاسر يمكن الافادة من البيانات المماثلة التى تعبر عن خصائص افراد عينه المسح فى توفير المؤشرات لسنوات اجراء المسوح التى تقع بين السنوات التعدادية عادة .

الزواجية وفئات

١٤/١ من توزيع الافراد حسب الحالة السن والنوع يمكن حساب مؤشرات عن متوسط سن المراة عند الزواج كما يمكن حساب نسب العوانس من الاناث فى كل من فئات السن ومقارنتها بالنسب المستخرجه للذكور .

١٥/١ ان دراسة وتحليل الحالات التى تنتهى فيها العلاقة الزواجيه للمراة بالطلاق له اهميته فى التعرف على حجم هذه الظاهرة واستكشاف العوامل المقترنه بها كالسن والفارق بين عمرى الزوجين والحاله التعليميه . ومسح الخصوبه العالمى الذى أجرى تنفيذه فى كثير من دول العالم وبعض الدول الاعضاء بالاسكوا (جمهورية مصر العربيه - المملكة الاردنيه الهاشميه - الجمهورية العربيه السوريه - الجمهورية العربية اليمنيه) من بين ما تناولته بياناته - تاريخ الحياه الزواجيه لكل من النساء اللاتى شملتهن المسوح ، وتفيد هذه البيانات فى توفير الكثير من المؤشرات والتى منها مرتبة الزيجه الاخيره ومتوسط عدد مرات طلاق او ترمل المراة مصنفا حسب فئات السن والحالة التعليمية وغيرها من المتغيرات

١٦/١ وفى الدول التى تعنى بتسجيل وتوثيق حالات الطلاق وجمع احصاءاتها شهريا - يمكن اختيار عينات من هذه الحالات واجراء مسوح على افرادها للتعرف على المشاكل والاسباب التى ادت الى ايقاع الطلاق والنتائج التى ترتبت عليه للاسرة وللمطلقه وللاولاد بل للمطلق ايضا .

١٧/١ فى الدول التى يتوفر لديها تسجيل دقيق للوفيات يمكن اجراء مسوح تهدف الى دراسة حالة النساء اللاتى ترملن والاثار التى ترتبت على

الترمل ، وذلك باختيار عينه من الذكور المتوفين الذين كانت حالاتهم الزواجيه قبل الوفاه متزوج واجراء المسح على اسرهم ، ويراعى فى مثل هذه المسوح اختيار توقيت مناسب لزيارة الاسر يتم تحديده وفقا للتقاليد والعادات الخاصة بالدوله وبعد اجراء الاختبارات والتجارب القبليه اللازمه .

١٨/١ بصفة عامه تحتاج كثير من الدول العربية الى ارساء نظم تسجيل الاحداث الحيويه بها وتوفير احصاءات سنويه عن المواليد والوفيات والزواج والطلاق وفقا للاسس والتوصيات التى صدرت عن الامم المتحدة ، وبحيث توفر هذه الاحصاءات مؤشرات دقيقة من كل من الجنسين الذكور والاناث .

١٩/١ ونظرا لان المؤشرات التى تنبنى على الاحصاءات الحيويه تتاثر بدقة التسجيل فان قياس نسب التسجيل وتقدير النقص فيه على فترات دوريه امر لازم لتصحيح المعدلات فى الدول التى يتوفر لديها احصاءات سنويه عن الاحداث الحيويه .

٢٠/١ تسمح القوانين المعمول بها فى دول المنطقة ان يجمع الزوج المسلم بين اكثر من زوجه ومن الممكن ان يصل عدد الزوجات فى عصمة الزوج الواحد الى اربع زوجات (بعض الدول ضمنت قوانينها قيودا على تعدد الزوجات)، كما ان الطلاق مباح للمسلمين ، ولا خلاف على ان لكل من تعدد الزوجات والطلاق اثره على الاسرة ككل وعلى الزوجات بصفة خاصة ، ومهما تكن نسب ومعدلات تعدد الزوجات ومرات الطلاق التى قد تختلف من دولة لاخرى فان توفير بيانات ومؤشرات عنها امر هام لدول المنطقة ومن الممكن ان يتم ذلك من خلال تعداد السكان ومسوح الاسر واحصاءات الزواج والطلاق .

٢١/١ ان قيام العلاقة بين رجل وامراة بمفهوم المصطلح Consensual Unions الذى قد يتواجد بنسب ليست صغيره فى بعض الدول الاوروبيه والامريكيه نادر الوجود بين المواطنين بدول المنطقة ، على انه قد توجد حالات من الزواج المعلن فى المجتمع ولكنها غير مثبته فى وثائق رسميه ، ومثل هذه الحالات يتعذر الحصول عليها من خلال احصاءات حالات الزواج التى تجمع سنويا من المصادر الرسميه ، ولكنها ترد تحت ما يسمى بتصادق على الزواج عندما تثبت هذه الزيجات (فى تاريخ لاحق) بالسجلات والوثائق الرسميه ، كما انها تظهر ضمن التعدادات ومسوح الاسر عندما تسال المراة عن حالتها الزواجيه .

٢٢/١ ان نسبة الزواج غير المسجل - القائم على المساواه بين الطرفين وكذلك نسبة الزوجين الذين يحوزان ملكياتهما بصفة مشتركه بينهما - فى دول المنطقة (خاصة بين الاسر المواطنه) صغيره جدا بالمقارنه بقرينتها فى الدول العربيه ، وعلى ذلك فان تحديد رئيس للاسرة بدول المنطقة لا تصادفه الصعوبه التى تنشا عن ارتفاع نسبة هذه الظواهر فى المجتمع الغربى (فقره ٣٢) .

٢٣/١ اشار التقرير ،، فقره (٣٤/أ) الى وجود اسر تراسها امهات لم يسبق لهن الزواج حيث لا تحتوى الاسرة على ذكور بالغين وتمارس المرآة وظائفها باعتبارها العضو البالغ المسئول بصورة اساسية عن توجيه الاسرة ، ومثل هذا النوع من الاسر نادر الوجود فى معظم دول المنطقة خاصة بين الاسر المواطنه حيث ان الانجاب خارج علاقة زواجيه نسبته صغيره جدا ومن ثم فان الام التى تكون رئيسة اسرة مواطنه (فى دول المنطقه) تكون حالتها الزواجيه : متزوجه او مطلقة او ارمل .

(جـ) المراة وهجرة الازواج للعمل :

٢٤/١ رغم قلة الاحصاءات الدقيقة المتاحه عن الهجرة الخارجيه بين دول المنطقة فان الاحساس العام ان معدلاتها فى كثير من دول المنطقة مرتفعه - من ذلك الهجرة من الاردن ومصر واليمن الى السعوديه وغيرها من دول الخليج ، كما ان معدلات الهجرة من الريف الى الحضر ليست صغيره فى البلاد الزراعيه خاصة مصر وسوريا والعراق ، وقد يصطحب العامل المهاجر للعمل اسرته معه الى مقر العمل الجديد وكثيرا ما لا يصطحبها معه تاركا لها فى مكانها الذى تقيم به وقد تنتقل للاقامه مع الوالدين او اقارب اخرين .

٢٥/١ والهجرة للعمل اضافة الى اثارها الاقتصادية على الاسرة فان لها اثارها الاجتماعية والنفسية على الاسرة بجميع افرادها خصوصا الزوجه الام التى يسافر زوجها تاركا لها تحمل مسئولية رئاسة وادارة ورعاية شئون الاسرة ، ومن هنا تبرز اهمية اعطاء مزيد من الاهتمام باحصاءات الهجرة لتوفير الموشرات اللازمة لدراسة اثارها الاقتصادية والاجتماعية على الاسرة والمراة فى البلدان المصدرة والمستوردة للعمالة .

٢٦/١ فى مسوح الهجرة والمسوح التى تعنى بدراسة احوال المراة يراعى ان تتضمن استمارات البحث البيانات اللازمة لتوفير المؤشرات المستهدفه ورأسها الاثار الاقتصادية والاجتماعية التى تحدثها الهجرة ، ومن امثلة المسوح التى عنيت بتوفير مؤشرات عن الاثار التى تترتب على هجرة الازواج والاباء على الزوجات والابناء - مسح مساهمة المراة فى التنمية الذى اجرى فى جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية والذى تضمنت استمارته قسما يتيح الكثير من البيانات تهدف الى الكشف عن الاعباء التى اضيفت الى الزوجة بعد غياب زوجها للعمل فى الخارج وعن التحويلات التى ترد لها من الزوج وكيف استفادت الاسرة منها .

٢٧/١ وفيما يتعلق بالاسر التى تهاجر بجميع افرادها للخارج فانه يصعب الحصول على بيانات دقيقه عن خصائص الافراد المهاجرين واثر الهجرة عليهم طوال فترة وجود الاسرة بالخارج ، على ان الكثير من الاسر المهاجره تعود بالكامل وقد يعود بعض افرادها بعد فترة الى الوطن الاصلى ، وتتيح هذه العودة امكان اجراء مسوح تهدف الى توفير البيانات من خلال مسوح الاسر عن المنافع التى تحققت للاسرة ولافرادها من الذكور والاناث وعن التغيرات التى ترتبت على الهجرة فى الاسرة وفى خصائص افرادها نتيجة للهجرة الى الخارج ثم العودة ثانية .

٢٨/١ بطاقات المغادرة التى يستوفيها المسافرون / المسافرات عند مغادرتهم الدولة وكذا بطاقات القدوم التى تستوفى عند الوصول لارض الدولة تعتبر اطارا جيدا يمكن استخدامه فى اجراء مسوح بالعينة يتعرف منها على دوافع المغادره او القدوم ، كما يستدل من بطاقات القدوم على عناوين الافراد القادمين وبذا يمكن زيارتهم / زيارتهن فى اماكن اقامتهم وجمع بيانات تفصيلية عن التأثيرات التى احدثها السفر للخارج على احوال المراة وسائر افراد الاسرة وربط ذلك بمدة التغيب عن الاسرة وغير ذلك من المتغيرات .

الفصل الثانى
التعلم والخدمات التعليمية المتاحة للنساء
اولا : مشاكل توفير البيانات من المصادر المختلفة

١/٢ على الرغم من اهمية توفير البيانات والاحصاءات عن تعلم النساء / والخدمات التعليمية والتدريبية المتاحة لهن - فى توفير موشرات تساعد فى التعرف على اثر تعليم المراة فى تنمية معرفتها وقدراتها ومهارتها ، وكدلاله لمركزها الاجتماعى والاقتصادى وغير ذلك من الاستخدامات - تعانى احصاءات التعلم والخدمات التعليمة المتاحة فى كثير من دول المنطقة من نقص فى كم ونوع المتاح منها وذلك كما يلى :

ا - القصور فى الاحصاءات الجارية :

٢/٢ تعانى دول كثيرة من نقص فى البيانات المتاحة سنويا عن اعداد المقيدين وحالات التسرب والتخلف واتمام التعليم فى المراحل المختلفة من التعليم (مصنفين حسب الجنس - المرحلة - نوع التعليم ... الخ) كذلك عدم توفر تقديرات دقيقة عن عدد الافراد المؤهلين /المؤهلات لكل مرحلة (وهذه التقديرات لازمه لحساب نسب الاستيعاب) ، وهذه البيانات يتطلب استمرار توفيرها سنويا وجود ادارات احصاء بوزارات التربية والتعليم على قدر كاف من الخبرة والامكانيات الأمر الذى لم يتم بعد تحقيقه على المستوى المطلوب فى بعض دول المنطقة .

ب - القصور فى تعدادات السكان :

٣/٢ كبديل او بالاضافة للاحصاءات الجارية عن المقيدين فى مراحل التعليم المختلفة السابق ذكرها يمكن الاستفادة من تعدادات السكان بتضمينها اسئلة توجه عن الافراد فى سن التعلم لتحديد من لازال ملتحقا باحد المدارس للدراسة بصفة منتظمة وتحديد المرحلة والصف وغير ذلك من البيانات التى تبوب حسب جنس وسن الافراد .

٤/٢ والاعتماد على تعداد السكان كمصدر للاحصاءات اللازمة لتوفير مؤشرات عن المقيدين فى مراحل التعليم المختلفة بدول المنطقة يصادفه عقبتان هامتان :

العقبة الاولى : ان بعض دول المنطقة لم تمكنها ظروفها من اجراء تعدادات سكان بشكل منتظم بل ان بعضها لم تجر اى تعدادات لسكانها (منذ سنوات بعيدة)

العقبة الثانية : ان الفترة بين تعدادين متتاليين فى الدول التى تجرى تعدادات ـ تمتد عادة الى عشر سنوات او اكثر وهى فترة طويلة لاتتيح بيانات انيه عن التطور السنوى فى اعداد المقيدين فى مراحل التعليم ومن اتموا الدراسة فى كل مرحلة ... الخ

فاذا اخذنا فى الاعتبار التطور السريع فى التعليم والتوسع فى عدد المدارس وزيادة طاقاتها الاستيعابية سنويا فى معظم بل فى جميع دول المنطقة ـ يتبين ان تعداد السكان بمفرده قاصر عن توفير المؤشرات السنوية التى تمكن المخطط من المتابعة والتقييم والتطوير فى الوقت الملائم .

جـ ـ <u>القصور فى البيانات المتاحة عن التعليم والتدريب من خلال البرامج غير المدرسية .</u>

٥/٢ تزداد حدة قصور البيانات والاحصاءات المتاحة عن التعليم من خلال البرامج غير المدرسية وبرامج التعليم المستمر والتدريب المهنى ذلك ان هذه الانواع من التعليم والتدريب تتسم بما يلى :

× تتعدد الجهات التى تقوم بتنفيذ برامجها والاشراف عليها ومن ثم تزداد صعوبة جمع البيانات من هذه الجهات فى حين ان التعليم النظامى غالبا ماتشرف عليه جهة واحدة هى الوزارة المعنية بالتعليم .

× برامج الدراسة ليس لها نفس القدر من الثبات كما هو متحقق فى التعليم النظامى , فكثيرا ماتتغير البارمج من عام لاخر كما انها لاتتمتع بنفس القدر من الاستمرارية كما فى التعليم النظامى .

× الاعتبارات عملية كثيرا ماتضم دوره تعليم او تدريب خارج نطاق التعليم النظامى افراد من مستويات تعليمية مختلفة ومن فئات عمرية متابينة فى حين انه فى التعليم النظامى يتوحد مستوى التعليم للدراسين فى كل مرحله وكل صف وغالبا ماتكون الفوارق فى الاعمار بين الدارسين فى المستوى او الصف الواحد متقاربة لحد كبير .

× مدارس التعليم النظامى للمرحلتين الثانوية والاعدادية (وايضا الكليات فى بعض الدول) كثيرا ماتكون قاصره على اى من الجنسين الذكور او الاناث فى حين ان التعليم والتدريب خارج التعليم النظامى كثيرا مايكون مشتركا يجمع مابين الذكور والاناث فى الدورة او البرنامج الواحد .

٦/٢ ومن بين البيانات التى يجب ان تتناولها احصاءات التعليم والتدريب خارج البرامج المدرسيه المنتظمه والتى قد تتطلب دواعى الاستخدامات اعداد تبويبات تجمع بين اكثر من متغير من متغيراتها فى الجدول الواحد :

× عدد الدورات التى تنظمها كل من الجهات ذات الاختصاص
× مدد الدورات
× الموضوعات التى تناولتها الدورات
× عدد الملتحقات / الملتحقين بالدورات مصنفين حسب : السن - المستوى التعليمى السابق - المهن - جهات العمل الاصليه .
× راى الدارسات / الدارسين فى مدى افادتهم من الدورات التى حضروها
× راى جهات العمل فى مدى الافادة التى تحققت والتى يمكن ان تتحقق من هذه الدورات

على ان توفير احصاءات دقيقه بهذا القدر من التفصيل وعلى الرغم من اهميتها فى استمرار تزويد قدرات العاملين وذوى النشاط الاقتصادى بالعلم والمعرفة والتدريب - فان القدر المتوفر عنها لازال محدودا جدا فى معظم دول المنطقة ، وقد يتوفر بيانات عن بعض الدورات ولكن درجة الشمول لازالت مشكوك فيها .

ثانيا : قياس التعلم الذى تناله المراة من خلال التعليم النظامى

٧/٢ ان الحصر السنوى للطاقة الاستيعابية للمدارس فى المراحل المختلفة للتعليم النظامى وتعدد الملتحقين/الملتحقات بها وحساب نسب الاستيعاب ونسب التسرب والتوقف عن استكمال الدراسة واسبابها ، ونسب من اكمل كل مرحلة ومن انتقل الى المرحلة التالية وغير ذلك من المؤشرات له اهميته فى دراسة فرص التعليم المتاحة للاناث بالمقارنة بالذكور كما تمكن من بحث ودراسة الاسباب التى تؤدى الى كون نسب الاناث الملتحقات بالتعليم اقل منها للذكور .

٨/٢ ان توفير المؤشرات السابق ذكرها مطلوب ليس فقط على مستوى الدولة بل يجب ان يتاح على مستوى الحضر والريف وعلى مستوى التقسيمات الادارية ، فاتاحة فرص التعليم للجنسين فى المحافظات والوحدات الادارية المختلفة يجب ان يكون على قدر من المساواه ، كما يجب ان توضع سياسة التوسع فى التعليم فى ضوء عدد الافراد الذكور والاناث المؤهلين للدراسة فى كل مرحلة فى حضر وريف كل محافظة ذلك ان عدم وجودمدرسة قريبة من سكن الاسر هو احد الاسباب التى قد تؤدى الى عدم الحاق الفتاه بالمدرسة او توقفها عن استمرار الدراسة .

٩/٢ تقضى انظمة التعليم فى معظم دول المنطقة بالفصل بين الطلبة والطالبات فى مراحل معينة من التعليم خصوصا فى المرحلة الثانوية والاعدادية ، فهناك مدارس اعدادية وثانوية مخصصه للذكور فقط واخرى للاناث وقد توجد مدارس مشتركة للجنسين ولكن بنسبة صغيرة وهى على الاغلب قاصره على مدارس القطاع الخاص والمدارس الاجنبية ، وقد تفصل بعض الكليات مابين الطلبة والطالبات كما فى جامعة الازهر فى جمهورية مصرالعربية وجامعات المملكة العربية السعودية ودولة قطر ، وليس من الصعب الحصول على بيانات عن المدارس والكليات المخصصه لكل من الجنسين وتلك التى يشترك فيها الجنسان ، وعن طاقاتها الاستيعابية واعداد الملتحقات بها ، ونسب ومعدلات التحاق الاناث بالمقارنة بالذكور ، والمقررات المتاحة لكل من الجنسين ومجالات التخصص التى يسمح بها للاناث وتلك الممنوعه عنهن .

١٠/٢ وتوفير البيانات والمؤشرات بهذا القدر من التفصيل يتطلب تدعيم ادارات الاحصاء بوزارات التعليم ووضع منهجيات جمع البيانات وتجهيزها وتحليلها وتوفير الامكانيات المطلوبه .

ثالثا : قياس التعلم والتدرب خارج التعليم النظامي

١١/٢ مع تزايد الاهتمام برفع كفاءة الاداء للعاملين والعاملات فى مختلف القطاعات وزيادة مستوى العلم والمعرفه لديهم تبرز اهمية توفر البيانات والاحصاءات عن البرامج المتخصصه والبرامج التدريبية التى تعطى للعاملين والعاملات بهدف زيادة تاهيلهن للعمل سواء فى نفس التخصص الذىكانوا يعملون به او تحويلهم/تحويلهن الى اعمال اخرى .

١٢/٢ وإضافة للبرامج والدورات التدريبية تقوم جهات مختلفة بتنمية المعرفة وتعليم المراة وتثقيفها من ذلك الصحف والمجلات والاذاعة والتليفزيون وفصول وبرامج محو الامية .
وتوفير مؤشرات عن انشطة هذه الجهات وماتحققه من نجاح - يحتاج الى بيانات واحصاءات يمكن توفيرها من خلال مدخلين :

١٣/٢ المدخل الاول : اعداد المنهجيات التى تتيح متابعة الجهات التى تعنى بتمويل واعداد وتنفيذ هذه البرامج وجمع الاحصاءات عن الدورات والبرامج التى تنفذها ويشمل ذلك :

- × اهداف البرامج والتدريب
- × البرامج والمناهج التى تدرس او التى يدرب عليها
- × مدة التدريب
- × الجهة المسئولة عن : اعداد البرامج - التنفيذ - التمويل
- × خصائص المتدربين : الجنس - السن - الموهلات والدورات السابقة - الجهات التى يعملون بها ... الخ .
- × قياس الراى بشان مستوى اداء المدربات / المدربين
- × قياس الراى بشان مستوى تحصيل المتدربات / المتدربين

١٤/٢ وحصر الافراد الذين يوفدون فى بعثات ومنح تدريبية من بين العاملين فى الحكومة والقطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص،وتبويب البيانات حسب خصائص الافراد والدورات يمكن من حساب مؤشرات عن نسب ايفاد الاناث بالمقارنة بالذكور ويكشف عما قد يوجد من تحيز فى ايفاد جنس على حساب الجنس الاخر .

١٥/٢ ووسائل الاعلام والثقافة الجماهيرية تلعب دورا هاما فى مجال تثقيف وتدريب الافراد الامر الذى يتطلب وضع منهجيات لقياس مدى مساهمتها فى ذلك ومدى افادة المراة منها ، ومن الممكن ان تتناول هذه المنهجيات:

- × ساعات البث الاذاعى والتليفزيونى المخصصه لبرامج المراة بالمقارنة بالذكور والبرامج المشتركه .
- × المجلات النسائية ومدى توزيعها وانتشارها ونسب مايوزع منها الى عدد الملمات بالقراءة والكتابة .
- × المساحات المخصصه للمراة فى الصحف اليومية والمجلات .

المدخل الثانى : مسوح الاسر

١٦/٢ من خلال مسوح الاسر يمكن توفير بيانات تجمع عن الاناث والذكور (خصوصا فى سن العمل) من بين افراد اسر العينة ـ وتتناول البيانات التى تجمع :

- × خصائص الافراد (كالجنس والسن والحالة الزواجية ... الخ)
- × الدورات والبرامج التدريبية التى سبق لهن / لهم حضورها (موضوع الدورة ـ مدة الدورة ـ الجهة المنظمة للدورة ـ راى المبحوثه فى مدى استفادتها من الدورة ... الخ) .
- × مؤشرات عن مدى انتظام المراة / الرجل فى قراءة الصحف والمجلات والكتب العامة ومتوسط ساعات القراءة .
- × قياس الراى فى مدى الاستفادة من القراءات الخارجية .

١٧/٢ وتجرى بعض الدول مسوح تتضمن استقصاءات عن البرامج الاذاعية والتليفزيونية المفضلة للمراة وللرجل ومتوسط عدد ساعات الاستماع او المشاهدة وقياس الراى بشان هذه البرامج .

رابعا : محو الاميه وتعليم الكبار

١٨/٢ تهتم حكومات دول المنطقة بمحو امية الكبار ، ويتم ذلك من خلال برامج يتم تنفيذها فى جهات العمل او فى فصول محو امية ملحقه بالمدارس ، او بغيرها من الجهات ، ومتابعة ما تحققه هذه البرامج من نجاح يتطلب توفر الاحصاءات المتعلقة بالامية وبمحوها عن طريق :

١ - وضع منهجية تتيح بيانات عن اعداد الملتحقين والملتحقات بهذه البرامج سنويا ونسبتهم ونسبتهن الى تقدير عدد الاميين / الاميات ، مع تصنيف البيانات حسب فئات السن للحضر وللريف .

٢ - اجراء مسوح اسر يتم من خلالها توفير موشرات عن :

- × نسب الاميه بين الذكور والاناث حسب السن والحالة الزواجية
- × نسب من تم تحقيق محو اميته (الذكور والاناث) عن طريق برامج محو الامية .
- × نسب من سبق له / لها الالتحاق ببرامج محو الاميه ولم يتحقق محو الاميه
- × الاسباب التى حالت دون محو الاميه ودون الالتحاق بفصول محو الاميه واستكمال برامجها - الانشغال فى اعمال المنزل - رعاية الاولاد - بعد مكان الدراسة ... الخ) .

وتولى منظمة اليونيسيف ومنظمة اليونسكو اهتماما بمساعدة الدول على توفير مؤشرات عن الاميه وعن الجهود التى تبذلها الدول لمحو الاميه وعوامل نجاح هذه الجهود ومعوقاتها .

خامسا : قياس الصلة بين نوع ومجال عمل المراة ومستواها التعليمى

١٩/٢ لمستوى ونوع التعليم الذى تحصل عليه المراة اثره فى توجيه المراة نحو العمل فى مهن معينة فخريجة كلية هندسة غالبا ماتعمل مهندسه وخريجة كلية الطب تعمل طبيبة ، وفى حالات قد لايكون عددها قليلا قد يكون مجال عمل المراة غير مرتبط بالدراسة التى حصلت عليها .

٢٠/٢ ويتيح تعداد السكان بيانات يمكن الاستفادة منها فى الكشف عن مدى التناسق بين نوع ومستوى التعليم الذى وصلت اليه المراة والمهنة والنشاط الاقتصادى الذى تعمل به كما ان تصنيف وتحليل البيانات حسب فئات السن امر مرغوب فيه ايضا .

٢١/٢ ومسوح القوى العامله مصدر جيد لدراسة التناسق بين تعليم ومهنة المراة اذ تتضمن الاستمارة بيانات عن السن ومستوى التعليم والمهنة والنشاط الاقتصادى والحالة العملية ، وتتيح التبويبات الموشرات التى تكشف عن مدى الاتساق او التناقض بين التعليم ونوع العمل ، كما ان مقارنة البيانات والموشرات المستخرجه للاناث بقرينتها للذكور له اهمية فى التعرف على تكافو الفرص ومن المصادر المفيده ايضا لدراسة الاتساق ـ احصاء العاملين / العاملات بالحكومة والقطاع العام الذى تجريه بعض الدول على فترات دوريه .

٢٢/٢ والتعرف على ماقد يوجد من تحيز فى العمل ضد او لصالح المراة من الموضوعات التى برزت اهميتها ومن امثلة ذلك المسح الذى اجراه الاتحاد النسائى للمراة الظبيانية على النساء العاملات بالحكومة فى عام ١٩٨٧ والذى كان من بين اهدافه توفير مؤشرات عن وضع المراة العاملة فى الحكومة ومساواتها فى الحقوق الوظيفية بالرجل .

٢/٢٣ : من خلال المسوح يمكن قياس مدي تكافؤ الفرص بين المرأه والرجل في التعيين والعمل في بعض المهن والتخصصات ، وفي الترقي والوصول الي الوظائف القياديه و الوظائف العليا - مع تساوي المؤهل الدراسي والخبره بين الجنسين .

٢/٢٤ : لحجم العينه اثر كبير على امكانيه الاستفاده من المسوح في دراسة العلاقه بين مستوي تعليم المرأه ونوع العمل الذي تؤديه ، ذلك أن تبويب بيانات العينه حسب تفصيلات المهن لمستوي الحد الرابع أو الثالث مع مستوي التعليم لكل من الجنسين على حده كثيرا ما انتهي في مسوح بعض الدول بجداول بها الكثير من الخلايا خاليه من أي ارقام ، أو بها اعداد صغيره جدا لا تعطي مؤشرات دقيقه ، لذا عند تقدير حجم العينه يجب أن يؤخذ فى الاعتبار مستوي تفضيل المهن المستهدف أن تظهر به بيانات المرأه .

الفصل الثالث

مساهمة المرأه في النشاط الاقتصادي والقوى العامله

مقدمة :-

١/٣ تشير الاحصاءات المتاحه عن معدلات مساهمه المرأه في النشاط الاقتصادي في جميع دول المنطقة الى انها صغيره جدا بالمقارنة بالرجل ، وصغر معدل مساهمة المرأه العربية في النشاط الاقتصادي يعزي الى عوامل مختلفه من اهمها :-

١ - سياسة الدوله فيما يتعلق بتشغيل المرأه والقوانين والقرارات المنظمة لذلك

٢ - العادات والتقاليد التي تحد من طلب المرأه العمل خارج المنزل والتي تدعو الكثير من الازواج الى عدم السماح لزوجاتهم بالعمل والاصرار على ذلك .

٣ - المعتقدات السائده لدى اصحاب الاعمال والمسئولين عن اتخاذ القرارات بشأن تعين وتشغيل العاملين والعاملات - فبعضهم يرى ان الرجل اقدر واصلح من المرأه في انجاز الكثير من الاعمال التي تؤدي خارج المنزل ومن ثم فهم يفضلون تشغيل الرجل على تشغيل المرأه ، الامر الذي يضعف ويقلل من فرص حصول المرأه على العمل بالمقارنة بالرجل ، وفي بعض المجتمعات قد يقتصر تشغيل المرأه على انشطة محدوده .

ونتيجة للعوامل الثلاثة الموضحة عاليه فان الكثير من المكاتب خصوصا الحكومية منها - في بعض دول المنطقة تكاد تكون خالية من اي من المشتغلات المواطنات .

٤ - نقص البيانات والاحصاءات المتاحه عن عماله المرأه واذا كانت البيانات المتاحه عن عماله الرجل ومساهمته في النشاط الاقتصادي لا زالت محدودة ودون الوفاء بالاحتياجات المطلوبه في كثير من دول المنطقة فان المتاح منها عن المرأه اكثر محدوديه وقله .

٥ - عدم دقة المؤشرات المتاحه عن مساهمة المرأه في الانشطة الاقتصادية وعجزها عن التعبير الحقيقي والدقيق عن حجم هذه المساهمه .

وترجع عدم دقة المؤشرات الى اسباب مختلفه من اهمها قصور بعض المفاهيم وعدم شمولها لجميع ماتحققه المرأه من اسهام في النشاط الاقتصادي ، وسنستعرض فيمايلي بعض المفاهيم ذات العلاقة والاثر على معدلات مساهمة المرأه في النشاط الاقتصادي .

مفاهيم اساسية تؤثر على حساب معدلات مساهمة المرأه في النشاط الاقتصادي

المرأه ونشاطها الاقتصادي الحالي و المعتاد :-

٢/٣: يشمل السكان النشطون اقتصاديا جميع الافراد من الجنسين (الذكور والاناث) الذين يمثلون عرض العمل من اجل انتاج السلع والخدمات الاقتصاديه خلال فتره الاسناد التي وقع عليها الاختيار للاستقصاء ، وقد تكون فترة الاسناد الزمني قصيره (لاتتجاوز اسبوعا واحدا) او فتره اطول (مابين شهر واحد الى اثنى عشر شهرا تسبق الاستقصاا مباشره ، أو السنه التقويمية التي تسبق الاستقصاء) ، وللحصول على السكان النشطين حاليا (القوى العامله) يقاس السكان النشطين اقتصاديا على اساس نهج الوضع الجاري وذلك باستخدام فترة اسناد قصيره ، وللحصول على السكان النشطين عاده يتم القياس على اساس نهج الوضع المعتاد وذلك باستخدام فترة اسناد اطول .

٣/٣: وقد ركزت الدول الاعضاء بالاسكوا فيما سبق ان اجرته من تعدادات سكان ومسوح للقوى العامله على جمع بيانات النشاط الاقتصادي الحالي على اساس نهج الوضع الجاري (فترة اسناد قصيره) ، واستخدمت البيانات بصفة خاصه في قياس معدلات العماله والبطاله بين الذكور والاناث والتحليلات الاخرى التي تتيحها البيانات لدراسة القوى العاملة ، ومن صفات هذا النهج أن كم وخصائص النساء النشطات حاليا (في اسبوع المسح او التعداد) يتأثر الى حد كبير بتغيير تاريخ جمع البيانات خصوصا في المجتمعات التي تتعرض لتغيرات موسميه كبيره ، فالنتائج التي يتحصل عليها اذا ما اجرى المسح في شهر او موسم معين سوف تختلف عما يتحصل عليه اذا ماتغير تنفيذ المسح الى تاريخ آخر ،لذا حرصت بعض الدول على ان تجري مسوح القوى العامله على دورات لتغطي اكثر من موسم من مواسم العام ، فان لم تتوفر امكانيات اجراء اكثر من دوره في العام فان بعضها كان يجتهد في اختيار موعد جمع البيانات بحيث يمثل الوضع الاكثر تعميما ، وجودة التمثيل هذه تخضع بالطبع الى خبره ورأي المسئولين عن اجراء المسح .

وعقب التوصيه التي اصدرها المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء احصاءات العمل (تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ بشأن جمع بيانات النشاط الاقتصادي المعتاد بالاضافة الى بيانات النشاط الاقتصادي الحالي - بدأت بعض دول المنطقة في اتباع النهجين في المسوح التي اجرتها اعتبارا من عام ١٩٨٤ ، ومن المستهدف أن تحذو باقي دول المنطقة حذو الدول التي اتبعت النهجين في تعداداتها ومسوحها فالنشاط الحالي للمرأه يوفر مؤشرات عن عمالتها وبطالتها في تاريخ التعداد أو المسح ، كما أن نشاط المرأه المعتاد سيفني البيانات ويوفر مؤشرات اكثر دقة عن مساهمة المرأه في النشاط الاقتصادي .

المرأه التى تعمل لدى الاسره دون اجر:-

٤/٣: تعمل اعداد كبيره من الافراد لدى الاسره بدون أجر - خاصه في المجتمعات الزراعية كما في مصر وسوريا واليمنين والاردن ،ومعظم هؤلاء من الاناث ،وقد لايدرج بعض هؤلاء العاملات ضمن قوه العمل سواء في التعدادات أو في مسوح الاسر عند تطبيق شرط الاتقل فترة عملهن خلال فترة الاسناد الزمني عن ثلث وقت العمل العادي وهي فترة طويله قد لاتتحقق في كثير من الاحيان - الامر الذي يقتضي من الدول الاعضاء بالاسكوا التي تطبق هذا الشرط ان تعيد النظر فيه ، وان تتمشى مع توصيات المؤتمر الدولي لخبراء احصاءات العمل في عام ١٩٨٢ الذي اوصى بان يعامل افراد الاسره العاملين دون اجر ويساعدون في تشغيل مشروع أو مزرعة الاسره - بصفة اشخاص يعملون لحسابهم الخاص بصرف النظر عن عدد ساعات العمل التي عملوها (عملتها) خلال فترة اسبوع الاسناد ، ومما يعزز هذا الرأي أن العمل في كثير من الانشطة الزراعية يتعرض لتغيرات موسمية كثيره وتصبح امكانية تحديد ساعات العمل العادية غير ذات مغزى ، كما ان اختلاف الحد الادنى من ساعات العمل لافراد الاسره العاملين دون اجر عنه لطوائف العاملين الآخرين يؤثر على توزيع السكان النشطين حسب الجنس والعمر حيث ان غالبية افراد الاسره العاملين دون اجر من النساء وممن هم في الفئات الاولى من سن العمل ، على انه يجب الحذر عند معاملة المرأة التي تعمل بعض الوقت في مزرعة الاسره بصفتها تعمل لحسابها الخاص اذ قد يؤدي ذلك الى تضخيم عدد النساء اللآتي يعتبرن ضمن قوة العمل في الريف .

الحد الادنى والحد الاعلى للعمر الذي يتخذ اساسا لجمع بيانات مساهمة الفرد في النشاط الاقتصادي :-

٣/٥: بعض دول المنطقة تجمع بيانات المساهمه في النشاط الاقتصادي عن الافراد ابتداء من سن ست سنوات ، وبعضها ابتداء من سن ١٠ سنوات أو اكثر ، وتغيير أو اختلاف الحد الادنى من السن يؤدي الى تغيير المعدلات الخام للمساهمه في النشاط الاقتصادي التي يتحصل عليها خصوصا وان معدلات المساهمه في الفئات الاولى من الاعمار اقل بكثير منها في الفئات ابتداء من سن العشرين ، ومع التسليم بان لكل دولة من دول المنطقة ظروفها التي تجعلها تفضل اختيار حد ادنى من سن العمل يتفق وقوانينها وطبيعة اقتصادها ومجتمعها فان اتفاقها على اختيار حد موحد يستخدم في دول المنطقة يساعد على توحيد القياس ويمكن من اجراء المقارنات الدولية ، ومما يقلل من اهمية جمع بيانات القوى العامله عن الافراد في سن صغير اقل من ١٠ سنوات مثلا انه مع تزايد معدلات الالتحاق بالمدارس للتعليم تقل معدلات المساهمه في النشاط الاقتصادي للذكور والاناث في الفئات الاولى من العمر ويصبح جمع بيانات القوى العامله للافراد في الاعمار الصغيره مضيعة للوقت والجهد .

٣/٦: كما يختلف السن الذي عند بلوغه يعتبر الفرد من غير النشطين اقتصاديا ، فبعض دول المنطقة لاتجمع بيانات المساهمه في النشاط الاقتصادي عن الافراد الذين بلغوا سن الستين ، وبعضها تمد الحد الاقصى للسن الى الخامسه والستين وبعضها تطلقه دون تحديد ، وتؤثر هذه الاختلافات على المعدلات الخام للمساهمه في النشاط الاقتصادي وينبني على ذلك أن تصبح مقارنتها ببعضها البعض غير دقيقه .

وفي ضوء طبيعة المجتمعات الزراعية والجبلية والصحراوية المتواجدة بكثير من دول المنطقة حيث تعمر اعداد كبيره من النساء وحيث تستمر مساهمتهن في النشاط الاقتصادي وفي الرفاه الاقتصادي للاسره الى مابعد سن الستين أو الخامسة والستين - ينبغي جمع البيانات عن هذه المساهمه وتوفير مؤشرات لها وذلك باطلاق الحد الاقصى للسن عند جمع البيانات ، وان تعد تبويبات المساهمه في النشاط الاقتصادي مضفة حسب فئات السن بمايمكن من دراسة مساهمه النساء المتقدمات في العمر وتحليل الاثار المترتبه على هذه المساهمه بالنسبة للمرأه وبالنسبة للمجتمع .

المرأه التى تساهم فى الانتاج والرفاه مع كونها معتبره غير نشطه اقتصاديا

٧/٣ : يعتبر تأدية المرأه لاعمال منزلها – عملا منتجا من حيث ان الخدمات التي تؤديها في المنزل تساهم في الرفاه الاقتصادي للاسره ، كما ان جهودها فيما يتعلق بتربية الطفل تساهم في تجديد انتاج السكان العاملين ، وقد حددت مبادئ وتوصيات الامم المتحدة بشأن احصاءات السكان فئه مدبري المنازل تحديدا مستقلا وعرفتها بانها افراد اي من الجنسين غير النشطين اقتصاديا الذين يؤدون الواجبات الاسريه في منازلهم ، وعلى سبيل المثال: الزوجات والقريبات الاخريات المسئولات عن رعاية المنزل وتربية الاطفال ، وجهود هذه الفئه ومساهمتها في الرفاه الاقتصادي تمثل قدرا جديرا بالايغفل قياسه ودراسته خصوصا في المجتمعات العربية ، فباستثناء قلة قليله من النساء تقوم المرأه العربية بكثير من الاعمال المنزلية من بينها رعاية اطفالها واعمال الطهي واعداد الطعام وغسيل وكي الملابس للاسره ، ومثل هذه ان لم تؤد بمعرفة افراد الاسره ستؤدى بمعرفة افراد اخرين يتقاضون عنها اجورا قد تكون غير قليله ، لذا ينبغي على دول المنطقة توجيه المزيد من الاهتمام بتحسين وسائل وطرق قياس مساهمة المرأه في الرفاه الاقتصادي للاسره ، ومن بين هذه الطرق اجراء مسوح متخصصه .

٨/٣ : في كثير من دول المنطقة خاصه في الريف وفي المناطق الجبلية كما في الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية – تشارك المرأه في بعض الانشطة الهامشية التي وان لم تعتبر بشكل عام نشاطا اقتصاديا فانها تقدم مساهمه – بقدر ما – في اجمالي الانتاج وتستغرق قدرا له وزنه من الوقت ، ومن امثلة الانشطة الهامشيه التي تساهم فيها المرأه والتي يجب عدم تجاهلها مايلي :–

+ نقل الماء عبر مسافات كبيره كما في كثير من القرى وكذلك نقله من الوديان الى المساكن بقمم الجبال والمرتفعات الجبلية كما في المناطق الجبلية بجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية .
+ تخزين كميات كبيره من المحاصيل في مواسم حصاد المحاصيل الزراعية .
+ رعاية حيوانات المزرعة .
+ اصلاح وصيانة مساكن ومباني المزارع .
+ تفصيل وخياطة الملابس .
+ تجهيز الاغذيه التي يباع جزء منها ويستخدم الجزء الاخر للاستهلاك المنزلي .

والاناث العاملات في الانشطة الواردة في بندي ٧/٣ ، ٨/٣ ينبغي تغطيتهن من خلال المسوح ، وتصنيفهن على حده واعداد مؤشرات عن اعدادهن ونسبهن الى باقي فئات المجتمع وخصائصهن وكم ونسبة الوقت الذي يستغرقه انجاز هذه الانشطة ، كما ينبغي تحليل ودراسة هذه المؤشرات للوقوف على حقيقة عطاء المرأه .

البطالة الجزئية

٩/٣ : تنشأ البطالة الجزئية عندما يكون تشغيل شخص غير كاف من حيث المعايير المحدده أو العماله البديله (من اخذ مهاراته المهنية في الاعتبار من تدريب وخبره عملية) .

ويشمل تعريف البطالة الجزئية مجموعة من المفاهيم القياسيه مثل فترة العمل المعتاده والمستويات القياسيه للدخل ، واستخدام المهاره الانتاجيه ، وعناصر اخرى ذاتيه من بينها مدى قبول الشخص القيام بعمل اضافي وهذه عناصر تفسر النوايا ولاتعكس السلوك الفعلي .

والبطالة الجزئيه نوعان .

١ - البطالة الجزئيه الظاهره :-

وهي بالدرجة الاولى مفهوم احصائي يمكن قياسه مباشره باستقصاءات القوى العامله او غيرها من الاستقصاءات ، وهي تعكس القصور في حجم العماله ، وتحدث عندما يعمل الشخص في وظيفة اقل من الفترة العاديه ويبحث عن عمل اضافي او يكون مستعدا لان يقبل عملا اضافيا .

٢ - البطالة الجزئيه المستتره :-

وهي بالدرجه الاولى مفهوم تحليلي يعكس التخصيص غير الملائم لموارد العمل واختلال التوازن الاساسي بين العمل وعناصر الانتاج الاخرى ، ومن بين اغراضها المميزه :

(أ) انخفاض الدخل

(ب) نقص استخدام المهاره

(ج) انخفاض الانتاجيه

١٠/٣ : وتبرز اهمية قياس البطالة الجزئيه بشقيها في الدول الاعضاء بالاسكوا شأنها في ذلك شأن الكثير من الدول الناميه حيث تكثر المناطق الريفيه والقطاعات غير المنظمه والنشاطات غير الثابته .

وعقب الارتفاع الكبير في اسعار البترول في عام ١٩٧٣ ، توالي ارتفاع اسعار الكثير من السلع والخدمات الى اضعاف كثيره لما كانت عليه قبل عام ١٩٧٣ ، وفي كثير من دول المنطقة لم تتعدل الاجور والمرتبات خصوصا للعاملين في الحكومه والقطاع العام - بما يتواكب مع ارتفاع الاسعار ، ويتبين ذلك اذا ماقارنا الرقم القياسي لاسعار السلع باعتبار عام ١٩٧٣ سنه أساس بالتغير في الاجور والمرتبات للمستويات الوظيفيه المختلفه الحاليه بما كانت عليه في عام ١٩٧٣ .

١١/٣ : وقد ادى عدم تعديل الاجور والمرتبات للمستويات الوظيفية المختلفه بما يتمشى مع ارتفاع الاسعار الى احساس الكثير من العاملين بعدم كفاية دخولهم من العمل في وظائفهم وبعجز هذه الدخول عن تغطية احتياجاتهم ، وقد ادى هذا الى احباط واسترخاء في العمل ، والنتيجة الحتميه لذلك هي نقص في استخدام المهارات وانخفاض الانتاجيه وهذه من السمات المميزة للبطالة الجزئيه ، وقد لجأ بعض العاملين في الحكومه الى البحث عن اعمال اضافيه يحققون منها دخولا تغطي احتياجاتهم ، وكثيرا ماتكون هذه الانشطة مغايره للنشاط الرئيسي الذي يعملون به ، كما تتطلب الاعمال الاضافية التي يلتحقون بها خبرات ومهارات مغايره للخبرات والمهارات التي اكتسبوها في اعمالهم الاساسيه ، وعندما يكون غير مصرح لموظفي الحكومه بالعمل في انشطه اخرى فان الكثير منهم لايدلي ببيانات دقيقه عما يزاولونه من نشاط اقتصادي عدا وظائفهم الاساسيه .

١٢/٣ : ورغم أهمية قياس البطاله الجزئيه بشقيها الظاهره والمستتره - فان المؤشرات والدراسات المتاحه عنها تكاد تكون غائبه في كثير من دول المنطقة ، وذلك نتيجة لنقص البيانات والاحصاءات المتاحه عنها ، ومن المسلم به ان توفير مقاييس دقيقه تعبر عن حجم وخصائص البطاله الجزئيه بصفة عامه وللمرأة بصفة خاصه عملية معقده وصعبه للاسباب التالية :-

(أ) صعوبة وضع حد فاصل بين العماله المستخدمه استخداما كافيا وبين العماله الهامشيه .

(ب) عدم الاتساق في تطبيق المعايير المختلفه لتحديد (نقص استخدام العمل) .

١٣/٣ : لقد واجهت بعض الدول التي حاولت قياس البطاله الجزئيه الكثير من العقبات ، ذلك ان تحديد البطاله الجزئيه يتطلب توفر العديد من المفاهيم القياسيه مثل فترة العمل المعتاده والمستويات القياسيه للدخل واستخدام المهاره والانتاجيه بجانب عناصر اخرى ذاتيه من بينها مدى قبول الشخص القيام (بعمل اضافي) وهي عناصر تفسر النوايا ولاتعكس السلوك الفعلي كما ان قياسات الدخل والانتاجيه والمهارات لتحديد البطالة الجزئية المستتره هي مقاييس قد لاتكون عملية وكثيرا ماتنقصها الدقة الكافيه ، والدخل مثلا ليس مقياسا كافيا للانتاجيه بسبب العوامل المؤسسيه وتقلبات الاسعار ، وقد يرجع تغير الدخل الذي يحصل عليه العامل الذي يعمل لحسابه الخاص- الى حد كبير - الى تغيرات الاسعار وليس الى تغيرات الانتاجيه .

أن القياس الدقيق للوقت المستغرق في عمل المرأه أمر بالغ الصعوبه في كثير من دول المنطقة وذلك لارتفاع نسبة الاميه بين الاناث ولكون القياس الدقيق للوقت يستلزم توفر ساعه ميقاتيه لدى المرأه ومعرفتها بطريقة

استخدامها وهو مالايتوفر لكثير من الاميات خصوصا في القرى والمناطق النائية والجبليه ، لذا فان تقدير متوسط عدد الساعات التي امضتها المرأة في العمل خلال فترة الاسناد الزمني لايكون دقيقا بالقدر الكافي ، ومع هذا فهناك بعض الوسائل والطرق التي تعين جامع البيان على تحسين مستوى الدقة الى حدما .

١٤/٣ : وعلى الرغم من الصعوبات السابق ذكرها فيما يتعلق بقياس البطالة الجزئية فقد اكد المؤتمر الدولي الثالث عشر لاحصائي العمل على ضرورة جمع بيانات الدخل وقياس البطالة الجزئيه لاهميتها ، على انه عند استخدام العلاقة بين الدخل والعماله كمؤشر يكشف عن العماله الناقصه يجب ان تؤخذ في الاعتبار العوامل الاخرى ذات الاثر على الدخل من العمل والتي منها المهنه والخبره السابقه في مزاولة المهنه ذلك ان بعض هذه العوامل قد يكون اقوى اثرا على الدخل من مدة مزاولة العمل .

١٥/٣ : وتوفر دول كثيره بيانات عن الدخل من خلال مسوحها المتخصصه ومن بين هذه الدول على سبيل المثال وليس الحصر :

+ الجمهورية مصر العربية - الدوره الثانية لمسح الحضوبه المصري عام ١٩٨١
+ الجمهورية العربية السورية : مسح القوى العامله ١٩٨٥
+ جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية : التعداد الزراعي عام ١٩٨٥
+ دولة البحرين - مسح نفقات ودخل الاسره ١٩٨٣/٨٢ تضمنت الاستماره بيانات عن دخل كل فرد من افراد الاسره ولكنها لم تشمل ساعات او وقت العمل
+ الجمهورية العربية اليمنيه - مسح الاسره الزراعية بالعينه ١٩٨٣/٨٢

ونظرا لان الكثير من الدول الاعضاء بالاسكوا تجري مسوح نفقات ودخل الاسر وهذه تتضمن تفصيلات عن دخل كل من افراد الاسره من كل من المصادر المختلفه ، كما انها تتضمن بيانات عن خصائص الديموجرافية والاقتصاديه والاجتماعية والتي منها :

السن - الجنس - الحاله التعليمية - العلاقة بالنشاط الاقتصادي - المهنه - الحاله العملية .

ونظرا لانه في مسوح نفقات ودخل الاسره تتكرر الزيارات للاسره (وقد تتكرر زيارات الاسره وتمتد الى بضعة اشهر او عام كامل) فانه يمكن استثمارها في توفير البيانات عن العماله الناقصه للمرأه وللرجل وذلك باضافة عدد محدد من الاسئلة الى استمارات مسح الدخل وخصائص افراد الاسره بحيث تتاح بيانات عن ساعات العمل خلال فترة الاسناد الزمني لكل من له مساهمه في النشاط الاقتصادي (هذا اضافة الى مايتوفر عادة من بيانات خلال المسح مثل دخل كل فرد من كل من مصادر الدخل ومنها العمل) وبيانات العلاقة بالنشاط الاقتصادي والجنس والسن .. الخ .

تصنيف الحاله العملية

١٦/٣: اقترح تقرير هيئة الامم المتحدة ان تصنف الحاله العمليه في تعـــداد ات السكان وفي المسوح الى تصنيفات فرعية كما يلي :-

(أ) يعمل / تعمل باجر :

١ ـ في الحكومه

٢ ـ في القطاع العام

٣ ـ في القطاع خاص

(ب) صاحب عمل / صاحبة عمل :

وهذا البند يصنف في الانشطة الزراعية الى :

١ ـ حائز / حائزه مالكه

٢ ـ حائز / حائزه مستأجره

٣ ـ مشارك في المحاصيل

(ج) يعمل لحسابه / تعمل لحسابها الخاصدون استخدام احد

(د) يعمل لدى الاسره بدون اجر

(ه) عضو / عضوه في تعاونية المنتجين

وتصنيف من يعمل / تعمل باجر حسب القطاع الذي يجري به العمل (حكومي ـ قطاع عام ـ قطاع خاص ـ قطاع تعاوني) متبع فعلا في كثير من دول المنطقة وهي تحرص على توفير بياناته سواء من خلال تعداد ات السكان او مسوح القوى العامله واتاحتها لدراسة وتحليل قوة العمل من الذكور والاناث في كل من هذه القطاعات .

اما التصنيف الفرعي لصاحبة العمل في الانشطة الزراعيه الى :-

حائزه مالكه ـ حائزه مستأجره ـ مشاركه في المحاصيل

فانه بالنظر الى طبيعة العمل الزراعي وطبيعة المنطقة فان قلة قليله من النساء تدرن مزارعهن سواء كانت ارض الحيازه ملك للاسره او مستأجـــره ، وفي معظم الاحوال حتى وان كانت الارض المحيزه ملك للمـــرأه فانه كثيرا ماتثبت حيازتها باسم احد ابنائها الذكور ، وعلى ذلـــك فان الافاده من هذا التصنيف التفصيلي من المرجح ان تكون قليلة وقد لاتعـــادل الجهد الذي سيبذل في جمع البيانات وتجهيزها .

احصاء المسجلين بمكاتب القوى العامله والمعينين منهم / منهن
في وظائف الحكومة أو القطاع العام

١٧/٣: عند وضع مناهج وساسيات التعليم والتدريب ينبغي مراعاة وجود توازن بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل من الخبرات والكفاءات بالمستوى المطلوب وفي الوقت المناسب ، ذلك ان نقص المتاح من ذوي تخصصات تعليمية أو خبرات معينه يزيد من حجم الطلب على العماله الاجنبيه ، كما ان زيادة عدد الخريجات من تخصصات لايحتاجها سوق العمل تؤدي الى ارتفاع معدلات البطاله بين هؤلاء الخريجات والى البحث عن تدريبهن او تأهيلهن للاعمال او الوظائف التي يتطلبها المجتمع .

١٨/٣: ومن الظواهر التي برزت في بعض الدول الاعضاء باللجنة الاقتصاديه والاجتماعية لغربي آسيا - ارتفاع نسبة الخريجات من حملة المؤهلات العليا والمتوسطه وزيادة عدد الراغبات في العمل من بعض التخصصات عن احتياجات سوق العمل ، والنتيجه الحتمية لذلك اما ان تظل الخريجه في حاله بطاله لمدة طويله واما ان تسعى الى تأهيل نفسها للعمل في مجال آخر قد لايكون بينه وبين المؤهل الدراسي الذي حصلت عليه اي علاقة ، ويؤدي هذا بالطبع الى اهدار جانب كبير من الجهد الذي بذل والموارد التي انفقت لحين حصولها على المؤهل ، ولايقتصر الضرر على مجرد الهدر في العمليه التعليميه وانما يمتد الى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية المتمثله في اعادة التأهيل في محاولة للمواءمه بين (العرض والطلب) وفي الانتاج المتدني للعاملات في غير مجال تخصصهن وفي الاحساس بالاحباط الاجتماعي والفشل في تحقيق الذات .

١٩/٣: ان عملية اعداد القوى العامله وتوفيرها بالمواصفات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني عملية متطوره حيث ان كل مرحله من مراحل النمو الاقتصادي قد تستلزم توفر عمالة بخصائص تختلف عن تلك التي تحتاجها مرحلة اخرى ، ومن هنا فان توفير القياس والمؤشرات الخاصه باحتياجات سوق العمل امر بالغ الاهمية ، وفي مصر تقوم وزارة العمل باجراء استقصاءات تتعرف من خلالها على احتياجات الوزارات والاجهزه الحكوميه من خريجي/ خريجات الجامعات من التخصصات المختلفه ومن الحاصلين والحاصلات على مؤهلات فنيه متوسطه تمهيدا لتعيين من أبدى رغبه من هؤلاء الخريجين/ الخريجات في الوظائف الحكوميه ، على ان هذا التعيين كثيرا مايتأخر لاكثر من سنه من تاريخ التخرج وبذا يظل الخريجون/ الخريجات في حالة بطاله لمدة طويله ، ونظرا لان بطالة المتعلمين / المتعلمات اكبر تأثيرا واصعب في اساليب المواجهه من البطاله بين غير المتعلمين / المتعلمات - فان توفير مؤشرات بصفة منتظمه عن حجم الطلب على ذوي المؤهلات من التخصصات المختلفه ذو اهمية كبيره لحل مشاكل البطاله بين المتعلمين والمتعلمات .

تنسيق توزيع وقت المرأه مابين اسرتها والمساهمه في النشاط الاقتصادي

٢٠/٣: ان تنسيق وقت المرأه وحسن توزيعه مابين وقت الاسره الذي تمضيه معها في التجمع مع افرادها الآخرين او في قضاء مهامها ومسئولياتها المنزلية والتي هي ضمن واجباتها الاساسية تبين اسهامها في النشاط الاقتصادي أمر جدير بالتقدير والاهتمام ، وكثيرا ماطغى وقت العمل على وقت الاسره ولم يترك للمرأه سوى وقت محدود جدا تكون فيه متعبه منهكه فينعكس ذلك بالتالي على سائر افراد الاسره ، كما قد يطغى وقت الاسره على الوقت المخصص للعمل ويترتب على ذلك حاله من حالات البطاله الجزئيه .

٢١/٣: والوقت الذي تتطلبه الاسره من المرأه يختلف باختلاف عوامل كثيره منها :-

(١) الحاله الزواجيه :

فالوقت الذي ينبغي على المرأه المتزوجه ان تخصصه لاسرتها يختلف عنه في حالة الآنسه التي لم يسبق لها الزواج وهذه عن المطلقة أو الارمله .

(٢) اعمار الابناء والبنات ومراحل نموهم الصحي والبدني والتعليمي:-

يتفاوت احتياجات الابناء من الرعاية والعطف والحنان باختلاف العمر والظروف الصحيه ، ومراحل التعليم الملتحقين بها ، لذا فان الام عليها أن تنظم وقتها بما يتلاءم مع ظروف ابنائها وبناتها .

(٣) عدد من لدى الام من ابناء وبنات :-

تتفاوت احتياجات الابناء والبنات من وقت الام باختلاف العدد والجنس فكلما زاد عدد مالدى الام من ابناء ذكور وبنات زادت متطلباتهم ، كما أن احتياجات البنت تختلف عن احتياجات الولد خصوصا في مراحل معينه من مراحل النمو .

(٤) تواجد الزوج مع الاسره او اقامته في مكان آخر:-

كثيرا مايضطر بعض الازواج الى الاقامه بعيدا عن زوجاتهم وابنائهم حيث اتيح لهم فرص عمل افضل ، وغياب الزوج عن الاسره يلقي على الزوجه المزيد من المهام والمسئوليات وهذا بالطبع يتطلب المزيد من الوقت .

٢٢/٣: وفي مراحل حياة المرأه من بدء كونها آنسه في ريعان الشباب الى أن تتزوج ثم تنجب ثم .. الخ ، يتغير الوقت المطلوب أن تخصصه المرأه لاسرتها بتغير الظروف ، فقد يزيد احيانا وقد يقل في احيان اخرى ، وفي

المتجمعات الغربيه حيث توجد مكاتب تشغيل منظمه وحيث توجد فرص عمل متكرره لاتجد المرأه صعوبه في ترك العمل والتفرغ للمنزل لرعاية اسرتها عندما تدعو الحاجة الى ذلك ، كما انها ايضا عندما ترغب في العودة الى المساهمه في النشاط الاقتصادي سوف تجد وفي وقت يسير فرص للعودة اليه - ان لم يكن في نفس العمل السابق فكثير ا مايكون من نفس مستوى العمل الذي تركته .

اما في الدول العربية فان المرأه التي تساهم في النشاط الاقتصادي عندما تمر بظروف او مراحل اسريه تتطلب تفرغها للاسره فانها كثيرا ماتتردد في الاستقالة من العمل الذي تعمل به ، وذلك انها تلمس انها اذا تركته فانها على الاغلب ستجد صعوبه بالغه في العودة اليه مره اخرى بل قد يتعذر عليها ذلك .

٢٣/٣: ومع أن بعض الدول العربية تجيز قوانينها منح المرأه العامله في الحكومة والقطاع العام اجازات بدون أجر لحضانة اولادها - الا أن الكثير من النساء تستنفذ الاجازات المرخص لهن بها ، وقد ينتهي الأمر بهن الى الاستقاله من العمل ، وعندما تتغير الظروف الاسريه للمرأه وترغب في العودة للاسهام في النشاط الاقتصادي فانها تجد الباب موصدا امامها وتظل مددا طويله بدون عمل ، وقد تضطر الى العمل في مجال او في مصنع اقل من قدراتها وخبراتها .

٢٤/٣: ان توفير بيانات ومؤشرات عن النساء اللآتي يرغبن في ترك العمل لفترات مرحليه لهو من المجالات التي من المفيد الاهتمام بها ، كما يلزم قياس الرأي بشأن اجازات الحمل والوضع ورعاية الاطفال ومدى كفايتها في التوفيق بين متطلبات الاسره وظروف العمل ، ومن بين الدول التي أهتمت بهذا النوع من المسوح دولة الامارات العربية المتحدة (امارة ابوظبي) التي اجرت مسحا بالعينه على المواطنات العاملات في الحكومه ووفرت بيانات من بينها قياس الرأي بشأن الاجازات التي تمنح للمرأه العامله بالحكومه والمساواه المحققه بين الرجل والمرأه في الترقي وتولي الوظائف القياديه .

التركيب المهني للمرأه العامله بالمقارنة بالرجل

٢٥/٣ : يختلف التركيب المهني للمرأة العامله عن الرجل ، ومن الطبيعي أن توجد اختلافات بين التركيبين ، وهذه الاختلافات ترجع الى اسباب كثيرة منها :-

١ ـ طبيعة كل من الجنسين التي تجعل بعض المهن تناسب أحد الجنسين بينما لاتناسب الجنس الآخر .

٢ ـ القوانين واللوائح المعمول بها في الدولة والتي تقصر العمل في بعض المهن على جنس معين دون الاخر .

٣ ـ العادات والتقاليد التي تجعل المجتمع يرفض أن تعمل المرأة في بعض المهن .

٤ ـ انواع ومستويات التعليم والتدريب التي تتاح للذكور وللاناث .

٢٦/٣ : ودراسة التركيب المهني للمرأه العاملة ومقارنته بنظيره للرجل في ظل المتطلبات والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالدولة لهو من بين الدراسات التي يجب أن تحظى بقدر اكبر من الاهتمام ، ومن المهم في هذا المجال الكشف عما قد يوجد من تحيز وتفرطقه بين المرأة والرجل والوقوف على الاسباب .

٢٧/٣ : ومعظم (أن لم تكن جميع) تعدادات السكان ومسوح القوى العاملة التي اجريت بدول المنطقة تتضمن بيانات عن توزيع القوى العاملة لكل من الذكور والاناث حسب المهنة ، ومع توفر البيانات والاحصاءات فانها لم تلق القدر الكافي من دراسة وتحليل للتركيب المهني لكل من الجنسين رغم أن البيانات الخاصة بها ترد ضمن تبويبات التعدادات والمسوح .

٢٨/٣ : على أن البيانات التي توفرت من خلال مسوح القوى العامله عن التركيب المهني للمرأة، قد لاتسمح ـ بقدر كاف من الدقة ـ بدراسة التركيب المهني لكل من الرجل والمرأة ومقارنتهما ببعضهما البعض ، ويعزي ذلك بصفة اساسية الى صغر حجم العنيه ومايترتب على ذلك من أن الكثير من خلايا جدول المهنه تظهر خالية من أي من النساء أو تتضمن اعداد قليلة من النساء لاتسمح بالتحليل بمستوى مقبول من الدقة الاحصائية ، ويظهر ذلك بوضوح عند تبويب العاملات حسب دليل التصنيف المهني لمستوى الحد الثالث ، ولتلافي ذلك يجب أن يؤخذ في الاعتبار ـ عند تقدير حجم العنيه ـ مستوى التبويب المستهدف للمهن والذي يسمح بدراسة التركيب المهني الدراسة الكافيه وبمستوى مناسب من الدقة .

٢٩/٣ : أن دراسة التركيب المهني للمرأة والرجل على المستوى الوطني والاقليمي يتطلب اتفاق دول المنطقة على تصنيف موحد للمهن يتناسب مع ظروف واقتصاد دول المنطقة ويسمح بمقارنة الاحصاءات التي تتاح بالدول الاعضاء بمنطقة الاسكوا ، كما يجب أن يدرب العدد الكافي من العاملين بالاجهزة الاحصائية على استخدام الدليل ووضع الرموز الصحيحة المناسبه لكل مهنه ، وكثيرا ماكانت اخطاء الترميز هي السبب الرئيسي فيما يحدث من اخطاء في بيانات المهن .

قياس تصدير واستيراد العمالة من الجنسين

٣٠/٣ : تتميز الدول الاعضاء بالاسكوا بان الكثير منها مصدر للقوى العاملة ، كما أن الكثير منها مستورد لمعظم ماتصدره الدول العربية الاخرى من القوى العاملة التي انتجتها ، والهجرة بهدف العمل لها تأثرات عميقة على النبيه الاجتماعية والاقتصادية في كل من البلد المصدر والبلد المستورد - مما يستوجب دراستها على الابعاد الثلاثة التالية :-

١ - حجم الهجرة وتطوره مع الزمن وتوقعاته المستقبلية .
٢ - خصائص المهاجرين وتطور هذه الخصائص مع الزمن .
٣ - أثار الهجرة على البنية الاجتماعية والاقتصاديه .

٣١/٣ : قبل عرض بعض المقترحات التي تساعد على توفير وتحسين احصاءات الهجرة لدراسة آثارها على المجتمعات بصفة عامه والمرأة بصفة خاصة - يلزم استعراض المفاهيم التالية :-

١ - التمييز بين الهجرة المؤقتة والهجرة الدائمة ، وفي مصر يعرف القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣ الهجرة الدائمة والهجرة المؤقته كمايلي :-

الهجرة الدائمة :-

يعتبر مهاجرا هجرة دائمه كل مصري جعل اقامته العاديه بصفة دائمه خارج البلاد واكتسب جنسية دوله اجنبيه أو حصل على اذن بالاقامة الدائمه فيها أو أقام بها مدة لاتقل عن عشر سنوات أو حصل على أذن بالهجرة من احدى دول المهجر التي تحدد بقرار من الوزير المختص بشئون الهجرة .

الهجرة المؤقته :-

يعتبر مهاجرا هجرة مؤقته كل مصري (غير الدارسين والمعارين والمنتدبين) جعل اقامته العاديه أو مركز نشاطه في الخارج .

والتعريفات سابقا الذكر من الممكن أن يكونا اساس يستحد من تعاريف الهجرة الدائمه والهجرة المؤقته المناسبه لكل من دول المنطقة

٢ - ضرورة التفرقة بين عوده المهاجرين وبين الهجرة العائده ، والمقصود بالحالة الاولى (عودة المهاجرين) هو عودة البعض الى موطنهم بعد انتهاء فترة الاقامة أو العمل بالخارج ، وهذا يحدث بغض النظر عما اذا كان تيار الهجره للعمل في الخارج في حالة صعود أو استقرار أو هبوط .

أما مصطلح الهجره العائده فيقصد به نتاقص رصيد الدوله من مهاجرين المتواجدين في الخارج الذي كثيرا مايكون نتيجة لانحسار تيار الهجرة للعمل بالخارج ويرجع هذا الانحسار الى اسباب منها :-

أ - انخفاض مستوى التشغيل ببلدان الاستقبال .
ب - تدني تفضيل عمالة الدوله المصدره باسواق البلدان المستورده للعماله .
ج - تدهور مكاسب العمال المهاجرين .

٣٢/٣ : وكما سبق القول فان هجرة الافراد للعمل لها آثار كبيره على كلا البلدين المصدر والمستورد للعمل ، وتختلف هذه الآثار باختلاف عوامل كثيره منها :-

١ - جنس المهاجر فهجرة الرجل تختلف آثارها عن آثار هجرة المرأة .
٢ - اصطحاب المهاجر لأسرته معه أم تركها في بلدها ، وكم وخصائص افراد الاسرة في الحالتين .
٣ - مهنة المهاجر قبل الهجرة ومهنته التي يمتهنها في دولة المهجر .
٤ - سن المهاجر وخبراته عند الهجرة والخبرات التي اكتسبها اثناء الهجرة
٥ - التوزيع الجغرافي للمهاجرين من الدوله على بلدان الاستقبال المختلفة .
٦ - توزيع العماله الوافده (ذكور واناث) حسب البلدان التي وفدوا منها (اخذا في الاعتبار باقي خصائص الوافدين) .
٧ - معدلات المساهمه في النشاط الاقتصادي للنساء الوافدات .
٨ - احتياجات سوق العمل من المهن والتخصصات المختلفة في كل من البلد المستورد والمصدر .
٩ - اوجه التصرف في المدخرات والتحويلات التي تحققت اثناء الهجره للعمل في الخارج من ذلك :-
- شراء اجهزة كهربائية وادوات منزلية .
- تسديد ديون .
- زواج .
- شراء أرض للبناء .
- تشييد مباني .
- شراء اراضي زراعية .
- ادخار نقدي .
- اقامة مشروعات تجارية أو صناعية .

وجميع العوامل السابقة يلزم العمل على توفير احصاءات عنها وقياسها قياسا احصائيا .

٣٣/٣ : تقضي دوافع وظروف مختلفه الى عدم اصطحاب الزوج لزوجته ولابنائه الى دولة المهجر ، ويترتب على ذلك آثار كثيره تقع على المرأة ولاولاد من ذلك أن تجد المرأة نفسها أمام تحمل مسئولية اتخاذ القرارات ورئاسة وادارة شئون الاسره طول فترة غياب زوجها والتي قد تمتد لسنوات طويله ، وقد يزداد اسهام المرأة في العمل لسد الفراغات التي تنشأعن غياب الزوج ، وقد أولت بعض دول المنطقة اهتماما خاصا بقياس أثر هجرة الازواج للعمل بالخارج على الزوجة من ذلك المسح الذي اجرى على عينة من الزوجات اللبنانيات لدراسة الآثار التي تترتب على غياب الزوج ، ومن بين ماتضمنته الاستماره :-

- المشاكل التي تقابلها الزوجة - في حالة غياب الزوج - فيما يتعلق بتربية الاولاد وادارة مسئوليات الحقل وتربية الماشيه وغيرها من مشروعات الاسره .

- راي الزوجة في دور الزوج وقدرته على حل مشاكل الاسره .
- الرأي بشأن سفر الزوجه لمرافقة الزوج .
- الرأي بشأن عودة الزوج الى الاسره للعمل داخل الدوله
- البنود التي توصف الحالة الديموجرافيه والاجتماعية للزوجة .
- التحويلات التي ترد للاسرة من الخارج .

٣٤/٣ : كما اجرت جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية في عام ١٩٨٦ مسحا عن مساهمة المرأة في التنمية تضمن القسم الخامس من استمارته الاساسية اسئلة وجهت للمرأة المتزوجه وتناولت هذه الاسئله :-

- أين يقيم الزوج (داخل الدوله - خارج الدوله) .
- المهنه الرئيسية للزوج .

في حالة اقامة الزوج بعيدا عن الزوجة :-

- هل ترتب على ذلك مسئوليات اضافيه القيت على الزوجه .
- وماهي هذه المسئوليات .
- ومادرجة تحمل الزوجة للمسئوليات التي استجدت نتيجة لبعد الزوج .
- وماهو أثر ذلك على رعاية الاولاد .

٣٥/٣ : لتوفير الاحصاءات والمؤشرات اللازمة لاجراء الدراسات التي اشير اليها في الفقرات ٣٠/٣ - ٣٣/٣ ينبغي توجيه مزيد من الاهتمام بمسوح الأسر وان يراعى في تصميمها تغطية الاحتياجات ضمن برامج متكامله ومدروسه بعناية .

٣٦/٣ : كما أن البطاقات التي يستوفيها المغادر للدوله (مواطنا كان أو غير مواطن) ، وتلك التي يستوفيها القادم اليها - تصلح كاطار جيد للمغادرين والقادمين ، ويمكن استخدام هذا الاطار في سحب عينات منه واجراء العديد من الدراسات ، ويقترح بهذا الخصوص على الاقل كاسلوب تجريبي :-

١ - اخذ عينة من المواطنين القادمين ومن بيانات البطاقات ويستدل على عناوينهم حيث يتم زيارتهم واستيفاء استمارات متخصصه تستوفى من القادمين (بعد عودتهم الى مساكنهم) على أن تتضمن هذه الاستمارات الكثير من الموضوعات المستهدف قياسها .
٢ - اخذ عينه من العماله الوافده ومتابعتها احصائيا .
٣ - اخذ عينه من المواطنين المغادرين واستيفاء استمارة احصائيه مبسطة من كل من افراد العينه قبل مغادرة المطار .

الهجرة للعمل من الريف الى الحضر

٣٧/٣ : يعهد الى المرأه في الريف ـ اداء الكثير من الانشطة الاقتصادية ذات العلاقة بقطاع الزراعة في معظم دول المنطقة ، وكثيرا ماتنتقل الاسره من الريف الى الحضر بحثا عن فرص عمل افضل ، وعندما تهاجر الاسره من الريف الى الحضر فانه كثيرا مايكون ذلك مصحوبا بتغيير في مهن افرادها ممن هم ضمن قوة العمل ، كما قد يصاحب هذه الهجرة خروج المرأة من قوة العمل .

٣٨/٣ : وقياس الهجره للعمل من الريف الى الحضر والتعرف على آثارها على المرأة سواء صاحبت زوجها في هجرته أو ظلت في قريتها يتطلب اعطاء المزيد من الاهتمام بهذا النوع من الاحصاءات في دول المنطقة ، ومع أن بعض هذه الدول حصلت من تعداداتها على بعض البيانات عن الهجره الداخلية الا أنه معظمها ركز على قياس كم الهجرة دون دراسه آثار الهجرة على المجتمعات بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة ، ومن ذلك ماتحدثه هذه الهجرة من تحضر وتغيير في العادات والتقاليد ومن تغيير في فرص زواج الشابات وكثير غير ذلك ، ومثل هذه الظواهر والتغييرات يمكن قياسها بالتوسع في برامج مسوح الاسر .

الفصل الرابع – الدخل وتوزيعه

١/٤ : تلمس الدول الاعضاء باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أهمية احصاءات الدخل وتعدد استخداماتها خصوصا في مجال دراسة توزيع الدخل وحساب حد الفقر وفي اعداد الحسابات القومية ، لذلك اجرت معظم هذه الدول – في خلال الثمانينات – مسحا أو أكثر في مجال نفقات ودخل الاسرة .

٢/٤ : ولاخلاف على أهمية توفير بيانات الدخل وتعدد استخداماتها كما انه لاخلاف ايضا على أن توفير بيانات دقيقة عن دخل افراد الاسره من مصادر، المختلفة أمر بالغ الصعوبه لاسباب كثيره من أهمها :–

١ – تعدد مفاهيم وتعاريف الدخل واختلاف مكوناته .

٢ – صعوبة المام فرد واحد من افراد الاسره بدخول باقي افرادها .

٣ – تقضي المعرفه الدقيقه – للفرد بما تحقق له من دخل خلال فترة الاسناد الزمني .

٤ – تحيز معطي البيان وتعمده الادلاء ببيانات الدخول أقل من حقيقتها .

تعدد مفهوم الدخل واختلاف مكوناته

٣/٤ : يتعدد مفهوم الدخل وتختلف مكوناته وفقا لاستخدام البيانات ، ومن ثم لايوجد تعريف موحد للدخل له مكونات محدده ويصلح للتطبيق في جميع استخدامات البيانات فهناك :–

– الدخل الكلي للاسره :–

وهذا يعكس الدخل الجاري للاسره قبل خصم الضرائب المباشره واقساط التامينات الاجتماعية وصندوق المعاشات .... الخ .

– الدخل الكلي المتاح للاسره :–

وهو يمثل المبالغ المتاحه للاسره للانفاق منها على الاستهلاك وأي من اوجه الانفاق الاخرى او الادخار ، وهو يساوي الدخل الكلي للاسره كما اشير له في التعريف السابق – مطروحا من الضرائب المباشره المسدده واشتراكات التأمينات الاجتماعية وصندوق المعاشات التقاعديه .

– الدخل الكلي المتاح للسكان :–

وهو يشمل الدخل الكلي المتاح للاسر كما سبق تعريفه ، مضافا اليه الدخل الناتج عن الخدمات المقدمه بلا مقابل او بتكليفة رمزيه من الحكومه والهيئات التي لاتهدف الى الربح او من الصناعات ، كذلك قيمة الدعم ولاعانات الحكومية ، وتبرز أهمية هذا التعريف بصفة خاصه في كثير من دول المنطقة الاسكوا حيث التعليم بالمجان – في جميع المراحل – بالمدارس والمعاهد والجامعات الحكوميه ، وكذلك تكون الخدمات الصحية في المستشفيات الحكوميه ، اضافة الى ماتقدمه الحكومه من دعم لكثير من السلع وتتبنى الامم المتحده هذا التعريف واوردته في نشرتها (مبادئ توجيهيه مؤقته بشأن احصاءات توزيع الدخل والاستهلاك والتراكم لدى الاسر) .

٤/٤ : وتنص منظمة العمل الدوليه في تعريفها للدخل - على أن يكون له صفتي التكرار والدوريه فى تحقيقه (اسبوعى أو شهرى أو سنوي مثلا) فى حين أن دليل نظام الحسابات القوميه الذي اعدته الامم المتحده لم يذكر بشكل صريح أن الدوريه شرط يلزم توفره .

٤/٥ : ويشتمل الدخل العائلي وفقا لنظام الحسابات القوميه على مايلي:

- تعويضات المشتغلين وهذه تتضمن :
اجمالى مايحصل عليه المشتغلون مقابل مايقدمونه من عمل - سواء كان بشكل اجور ورواتب ومخصصات ومزايا (نقديه أو عينيه) أو بشكل مساهمات أصحاب العمل(لصالح العاملين لديهم)فى صناديق الضمان الاجتماعي والتأمين وما شابه ذلك .

- دخول اصحاب الاعمال والذين يعملون لحسابهم والتى تحصل عليها الاسر وهذه تشمل :
الارباح التى تتحقق لهم من المؤسسات العامله فى القطاع غير المنظم ضمن القطاع العائلى ، ومسحوباتهم من عائد التنظيم في المشروعات شبه المساهمه

- دخول الملكيه وتتضمن :
الايجارات التقديريه للمساكن المشغوله من قبل مالكيها ، وما تستلمه الاسر مقابل استخدام الغير لما تمتلكه من اصول ماديه من مبان واراض وغيرها واصول غير ماديه كحقوق النشر وحقوق العلامه التجاريه وماشابه ذلك .

- دخول اعضاء الجمعيات التعاونيه وتتضمن :
الدخول النقديه والعينيه لاعضاء التعاونيات الذين يساهمون في الاداره والتشغيل وتوزيع الارباح .

- التحويلات والمزايا الجاريه الاخري وتتضمن :
مزايا الضمان الاجتماعي والتقاعد أو المزايا السنويه للتأمين على الحياه ومدفوعات الزمالات والاجازات الدراسيه والهدايا النقديه والعينيه وما شابه ذلك - سواء كان مصدرها الدوله أو المؤسسات الخاصه التى لا تهدف الى الربح أو الشركات أو الاسر .

ان جزءا من الدخل العائلي لا تستطيع الاسر التصرف فيه لانه يقتطع كضرائب مباشره وكمساهمات فى صناديق الضمان الاجتماعى والتقاعد وماشابهها ، ولمعرفة مجموع الدخل المتاح للقطاع العائلي لاغراض الاستهلاك النهائي ولاوجه الانفاق الاخري وللادخار تطرح - من اجمالى الدخل العائلي الضرائب المباشره ومساهمات صناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد .

٤/٦ : ويهم نظام الحسابات القوميه أن تتوفر بيانات دخل الفرد بالتفصيل الكافى و وفقا لماسبق ايضاحه ، ولكن اذا أخذنا ظروف جمع

البيانات من الميدان - فى دول المنطقه نجد أن توفير البيانات بالتفصيل السابق بينما يكون سهلا وميسورا بالنسبه للكثير من البنود الا انه يتطلب قدرا كبيرا من الجهد والتحفظ لبنود اخرى ، من ذلك أن معطي البيان (صاحب الدخل) قد يصعب عليه تقدير قيمة بعض المزايا العينيه التى يتحصل عليها من رب العمل ، ومن امثلة ذلك ماتقوم به جهة العمل من توصيل العاملين الى ومن مقر العمل بوسائلها الخاصه وبدون مقابل نقدي من العاملين، أو تقديم وجبات بقيمه مخفضه ، ومثل هذه المزايا يكثر منحها فى الكثير من دول المنطقة سواء للعاملين فى الحكومه والقطاع العام أو القطاع الخاص ، ومن المهم ان يوضح لجامع ولمعطي البيان اساليب محدده لحساب وتقدير كل من هذه المزايا العينيه التى تمنحها جهات العمل للعاملين بها .

٤/٧ : كما أن قيمة ماتستهلكه الاسره من انتاجها الخاص يجب عدم اغفاله ، فهو كثيرا مايمثل قدرا من الدخل لا يستهان به خصوصا فى المجتمعات الزراعيه حيث تستهلك الاسره كميات كبيره مماتنتجه من حبوب وبيض والبان وخضر وفاكهه ... الخ ، وهنا ايضا يجب أن يعرف ويوضح مفهوم انتاج الاسره وماذا يشمل وطرق احتساب القيمه النقديه لانتاج الاسره ، وسنعود لذلك بشيء من التفصيل فيمابعد .

صعوبة الملم فرد واحد من الاسره بدخول باقى افرادها

٤/٨ : مع تزايد عماله المرأه ومساهمتها في النشاط الاقتصادي اصبحت أسر كثيره تضم الواحده منها اكثر من فرد يحقق دخلا ، من هنا فان سؤال رب الاسره عن دخل الاسره بجميع افرادها لا يتيح الحصول على اجابه دقيقه عن الدخل ، ذلك أن رب الاسره أو اي فرد آخر من افرادها كثيرا مايكون محدود المعرفه بدخل باقي الافراد ، ولعل هذا هو أحد الاسباب الرئيسيه التى تجعل بيانات الدخل التى تجمع خلال تعداد السكان غير دقيقه .

٤/٩ : ولتحسين دقة بيانات الدخل ينبغي أن يستقي البيان من صاحب الدخل، أو على الأقل بعد الرجوع اليه فهو ادري الافراد به ، وقد يكون من المفيد في هذا الشأن - الاستعانه بدفتر صغير يترك للاسره ليدون فيه دخل كل من افرادها من المصادر المختلفه بعد الرجوع الى الفرد المختص ، وعلى الرغم من أن الكثير من دول المنطقه التى اجرت مسوح نفقات ودخل الاسره كانت تمد أسر العينه بدفاتر تقيد بها انفاقها - أولا بأول - على السلع والخدمات إلا أن قله من هذه الدول استخدمت هذا المنهج (تزويد الاسره بدفتر تقيد به بيانات الدخل) وذلك لمعاونة الاسره على تحسين دقة البيانات التى تدلى بها عن دخل كل من افرادها من المصادر المتعدده والدخل المشترك الذى تحقق لاكثر من فرد من افراد الاسره وهو الذي يصعب ارجاعه الى فرد محدد من افراد الاسره .

نقص المعرفه الدقيقه للفرد بدخله

٤/١٠ : كثيرا ما تكون معرفة الفرد بالدخل الذي حققه خلال فترة الاسناد الزمني - غير دقيقه لاسباب مختلفه من اهمها :

١ - كثيرا ماتكون فترة الاسناد الزمني المحدده لجمع بيان الدخل غير متفقه مع السنه المحاسبيه لاصحاب المنشآت تجاريه كانت أو صناعة ... الخ ، ثم ان تقفيل الحسابات واعداد حساب الارباح والخسائر للمنشآت يستغرق بعض الزمن بعد انتهاء السنه المحاسبيه ، ومعرفة الفرد لمجمل ربحه من حيازته للمنشأه تزداد صعوبة اذا لم تتوفر دفاتر منظمة لقيد نشاط المنشأه ، ويؤدي هذا الى أن صاحب المنشأه أو المساهم فيها أو الحائز لها لا يستطيع أن يحدد بدقه دخله من المنشأه خلال فترة الاسناد الزمني المحدده في المسح .

٢ - وفي مجال الدخل من الزراعه سواء كانت محاصيل حقليه أو حدائق فاكهه ومن ملكية المشروعات الزراعيه كتربية الماشيه والدواجن وغيرها فإن دخل الحائز الزراعي لا يتحقق الا بعد بيع المحاصيل أو الماشيه ../ الخ ، وتختلف المحاصيل عن بعضها البعض في مواعيد الحصاد أو الجنى وبيع المنتجات ، ومن ثم فان هذه المواعيد كثيرا ماتختلف عن فترة الاسناد الزمنى ، كما أن مشكلة عدم توفر دفاتر محاسبيه منظمه - في معظم الاحوال - لا تزال قائمه بالنسبه للكثير من المزارع والمشروعات الزراعيه ، الأمر الذي يجعل الادلاء ببيانات الدخل من المشروعات الزراعيه ليس على مستوي عال من الدقه .

٣ - عامل نسيان الفرد لما حققه من دخل خلال فترة الاسناد الزمني، ويزداد اثر النسيان على دقة البيان كلما طالت فترة الاسناد الزمني، ويزداد ايضا بالنسبه للافراد كبار السن وضعاف الذاكره وكذلك عندما تتعدد مصادر الدخل.

تحيز معطى البيان وتعمده الادلاء ببيان الدخل اقل من حقيقته

٤/١١ : اثبتت المشاهدات وفى دول عديده أن بعض الافراد رغم علمهم بحقيقة دخولهم فأنهم يتعمدون الادلاء ببياناتها اقل بكثير من واقعها ، الامر الذي يؤثر على المتوسط العام الذى يحسب لدخل الاسره ودخل الفرد فيظهر هذا الدخل اقل من حقيقته .

٤/١٢ : ومن بين اسباب تعمد ادلاء الفرد ببيان دخله اقل من حقيقته مايلي :

١ - التخوف من أن يستخدم بيان الدخل لاغراض ترتيب ضرائب على صاحب الدخل أو التزامات حكوميه اخرى .

٢ - التخوف من الحسد خصوصا اذا ما كانت قيمة الدخل كبيره جدا .

٣ - أسباب شخصيه مختلفه كالتهرب من دفع نفقه للزوجه أو المطلقه .

٤ - استبعاد الدخل من الكسب الحرام والمصادر غير المشروعه كالدخل الناتج عن الاتجار فى المخدرات .

أهمية تقييم وتحليل بيانات الدخل والعمل على تحسينها

١٣/٤ : لقد كان للاسباب التى وضحت فى الفقرات السابقه اثرها فى تدنى متوسطات الدخل كما تظهرها الاحصاءات عن قيمها الحقيقيه ، ومن الادله القويه على ذلك أن يكون متوسط دخل الاسره اقل بكثير من متوسط انفاقها ، وقد لوحظت هذه الظاهره فى بعض مسوح نفقات ودخل الاسره التى اجريت بالمنطقه ، ولقد حدا ضعف الثقه فى دقة بيانات الدخل الى ان بعض الدول التى جمعت بيانات عن الدخل ، وبعد ان قامت بتبويبها احجمت عن نشرها تحفظا على مافيها من تناقضات وعدم انساق .

١٤/٤ : وايا كان مستوي دقة بيانات الدخل فان في تحليلها وتقييمها ودراستها مايكشف عن اوجه واماكن القصور فيها ، كما انه بدراسة الصعوبات والتعرف على العوامل التى قللت من دقة البيانات يمكن العمل على تفادي هذه الصعوبات والاسباب او الاقلال من حدوثها في العمليات الاحصائيه التاليه ، بمعني انه يجب تطوير احصاءات الدخل فى ظل الخبرات والتجارب والممارسات السابقه المستمده ، مع الاخذ في الاعتبار ظروف الدوله والامكانيات المتاحه ومستوي الوعى الاحصائي .

قياس الدخل الفردى للمرأه

١٥/٤ : ان قياس الدخل الفردي للمرأه يمكن قياسه من خلال مسوح نفقات ودخل الاسره التي اجريت بدول المنطقه ، ذلك أن الكثير من هذه المسوح تتضمن بيانات عن كل من افراد الاسره - وهذه ترد ضمن استمارة خصائص افراد الاسره ، ومن بين ماتشمله هذه البيانات مايلي :

- الجنس
- السن
- الحاله الزوجيه
- العلاقه بقوة العمل
- المهنه
- النشاط الاقتصادي
- الحاله العلميه

كما تتضمن استمارة الدخل بيانات عن دخل كل من افراد الاسره مصنفا حسب مصدر الدخل .

والفرد الذي يرد ذكره في استمارة الدخل يعطى نفس الرمز الذي اعطي له في استمارة افراد الاسره ، كما أن رمز الاسره يكون واحدا فى الاستمارتين وبذا يمكن اعداد تبويبات لمتوسط دخل الفرد حسب خصائصه ومنها الجنس - الأمر الذى يمكن من مقارنة دخل المرأه بالرجل ودراسة منحنى توزيع الدخل في الجنسين ، كما يمكن من دراسة واستكشاف بعض المتغيرات التى تساهم فى

احداث فروق فى الدخل بين الجنسين (الذكور والاناث)، هذا الى جانب ماتتيحه التبويبات من دراسه دخل المرأه وغير ذلك من الاستخدامات الهامه مثل : -

اختلاف مستوي التعليم او السن او الحاله الزواجيه او رئاسة الاسره أو حجم الاسره .

١٦/٤ : على أن مسوح نفقات ودخل الاسره التى اجريت فى دول المنطقه لم تعط الاهتمام الكاف لقياس مايلى :

- افراد حصة المرأه من الدخل المشترك وهو الدخل الذي تحقق من مشاريع مملوكه او مداره بصوره مشتركه بواسطة عدة افراد في الاسره ،وكذا الدخل الناتج عن ممتلكات ملكيتها مشتركه بين اكثر من فرد في الاسره .

- معادل القيمه / الدخل النقدي للانشطه الاقتصاديه التي تؤديها المرأه للاسره (مجانا) والتى يتعين في ظل ظروف اخري دفع مقابل لها .

١٧/٤ : وقد اورد تقرير هيئة الامم المتحده عدة طرق لتوزيع الدخل المشترك - على افراد الاسره ، وهذه الطرق هى كما يلي :-

- فيما يتعلق بالدخل الاستثماري :

(١) التوزيع حسب حصة الملكيه .
(٢) التوزيع حسب مدخل العمل النسبى .
(٣) التوزيع بالتساوى بين جميع افراد الاسره المشاركين .

- وفيما يتعلق بعائد الملكيه :

(١) التوزيع حسب حصة الملكيه .
(٢) التوزيع بالتساوي بين جميع الملاك

- وفيما يتعلق بالتحويلات :

(١) التوزيع بالتساوي بين جميع من يخصهم التحويل .
(٢) التوزيع بالتساوي بين جميع افراد الاسره .

وتستخدم الطرق السابقه عند تقرير حصة المرأه فى الدخل المشترك الذي تحقق للاسره ، وباضافة هذه الحصه الى الدخل الذى تحقق لها بمفردها يمكن الوصول الى تقدير مجموع دخل المرأه .

دخل الاسره التى ترأسها امرأه ودخل المرأه التى ترأس الاسره

١٨/٤ : أورد المرجع الذى صدر عن الامم المتحده الاسس التى تستخدم لقياس مستوى دخل كل من الاسره التى ترأسها امرأه والدخل الفردي للمرأه التى ترأس الاسره ، وفى الوقت الحاضر توجد حاجه ماسه لهذه البيانات فى وضع السياسات نظرا للفروق بين الاسره التى ترأسها المرأه وتلك التى يرأسها رجل .

١٩/٤ : وتشمل الاسس السابقه الاشاره اليها العمل على توفير البيانات والتبويبات التاليه :

(أ) الاسره التى ترأسها امرأه وهذه تصنف الى : -

- اسرة الذكر فيها متغيب .
- اسره المرأه فيها هي المصدر الرئيسي للدخل .

وهذه التبويبات يمكن الحصول عليها بسهوله من واقع الاستمارات المستخدمه حاليا في المنطقه .

(ب) يجب ان تصنف الاسر حسب مصدر دخل الاسره الاكثر اهميه وهذا يمكن تحقيقه من مسوح الدخل التى تجري بدول المنطقه .

(ج) عدد افراد الاسره والجنس والسن والحاله الزواجيه لكل من افراد الاسره ، وتستخدم هذه البيانات في :

- دراسة دخل الاسره التى تتكون من فرد واحد
- تقدير نصيب الفرد من الدخل
- تقدير نصيب الفرد البالغ من الدخل .

وقد سبق الاشاره الى أن معظم مسوح الدخل التى اجريت بالمنطقه تغطي هذه البيانات ضمن استمارة خصائص افراد الاسره ، وتتضمن تبويباتها توزيعات الدخل حسب حجم الاسره ، وتقديرات لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الا أن قلة من هذه المسوح هي التى اهتمت بتقدير دخل الفرد البالغ .

(د) عدد افراد الاسره من كل من الجنسين المتكسبين والذين حصلوا على دخول ، وتبويب الاسر حسب عدد الافراد ذوي الدخل في كل منها ، وهذه البيانات متاحه ايضا في مسوح الدخل بالمنطقه .

(ه) السن والحاله الزواجيه للمرأه التى ترأس أسره .

٤/٢٠ : وعلى الرغم من ان مسوح الدخل التى اجريت بالدول الاعضاء الاسكدا تتضمن الكثير من البيانات التى وردت ضمن توصية هيئة الامم المتحده سابقه الذكر وغيرها من التوصيات ، الا انها لم تبوب للاسر التى تراسها امرأه ، وللمرأه التى ترأس اسرة وذلك لسببين هامين هما : -

١ - صعوبة تحديد الاسره التى ترأسها امرأه وفي كثير من الاحيان قد تكون المرأه هي الرئيسه الفعليه للاسره ولكن عند الادلاء بالبيان يذكر اكبر الابناء الذكور على انه رب الاسره (حتى وان كان لا زال طالبا لم ينته بعد من دراسته ولم يلتحق بعد بقوة العمل) ، وهذه الظاهره هي من بين الظواهر السائده في المنطقه والتى يصعب على جامع البيان تغييرها بسهوله .

٢ - ينبنى على السبب السابق أن يكون عدد الاسر التى تراسها امرأه قليلا في العينه - لدرجة لا تسمح باعداد التبويبات التفصيليه المستهدفه ، وهذا واضح من نتائج الكثير من المسوح التى اجريت ، لذا يجب ان تؤخذ هذه الاهداف في الاعتبار عند تقدير حجم العينه وبشرط أن تسمح الامكانيات (خصوصا الامكانيات البشريه القادره على التنفيذ دون زيادة كم الاخطاء غير العينيه) .

قياس دخل المرأه من مساهمتها فى انتاج الاسره

٤/٢١ : كما سبق ان ذكر في الفقره ٤/٧ - تمثل قيمة ماتستهلكه الاسره من انتاجها الخاص قدرا من الدخل لا يستهان به في المجتمعات الزراعيه بدول المنطقه ، اذا ماقوم هذا الإستهلاك بقيمه نقديه .

٤/٢٢ : وتقدير نصيب المرأه فى هذه المساهمه يتطلب :-

١ - ان يتفق الاحصائيون على مفهوم محدد (لانتاج الاسره) وماذا يدرج ضمن بنوده ، ففيما يتعلق بجميع الاشياء التى يؤديها الافراد كجزء من نشاط الاسره - ماذا يجب أن يعتبر منها - منتجا ؟ وأي منها يجب أن يتضمنه قياس الانتاج ؟ .

وتدور مناقشات الاحصائيين حول الدور (الاقتصادي) لانشطة الاسره (والتى من بين بعضها دور الامومه) ، ولم يتفق بعد على معايير موحده لتحديد أي منها يعتبر منتجا للسلع والخدمات ، ثم أي منها يولد قيمه اقتصاديه ، وكيف يتوجب قياس انشطة الاسره بمفهوم اقتصادي .

٢ - تطوير التصنيف الدولى للنشاط الاقتصادي المعمول به حاليا بحيث يتسع ليكون اكثر تعبيرا عن اقتصاديات الريف في دول المنطقه خاصة تلك التي يمثل الانتاج الزراعى بها جانبا كبيرا من الانتاج القومى .

٣ - توحيد الاسلوب الذي يتبع في احتساب قيمة دخل الاسره من انتاجها الخاص ، وهنالك اساليب مختلفه لذلك - منها :

(أ) اسعار المنتجين للسلع والخدمات المماثله التى يجري تسويقها .

(ب) اسعار التجزئه وهذه تمثل مايتعين على الاسره دفعه للحصول على السلعه أو الخدمه اذا ما قررت عدم انتاجها ، ويستخدم هذا الاسلوب في حالة تعذر أو صعوبة الحصول على اسعار المنتجين .

(ج) قيمة مستلزمات العمل ويتبع بشأنها اي من النهجين :

نهج البديل بالسوق : وبمقتضاه يتم تحديد معدلات الاجور لانشطة الاسره وفقا للانشطه المماثله بالسوق .

ونهج تكلفة الفرصه : ويعبر عن الاجر الذي يمكن أن يحصل عليه الفرد اذا ماكرس وقته للعمل باجر(فى السوق) بدلا من عمله للاسره .

خامسا - الحاله الصحيه للمرأه

٥/١ : الحاله الصحيه للانسان لها أثر كبير على احساسه بالسعاده والرفاهيه كما ان لها أثر كبير على تحصيل من هم فى مراحل التعلم (فالعقل السليم فى الجسم السليم) وعلى انتاج من هم فى سن العمل والنشاط الاقتصادي ، وكثيرا ما كانت الظروف الصحيه هى العامل الرئيسي للتقاعد وترك العمل ،كما ان للظروف الصحيه أثرها على مساهمات الفرد فى المجتمع .

٥/٢ : وصحة الفرد فى تاريخ أو مرحله ما قد لا تكون وليدة الظروف والملابسات اللحظيه التى يحياها الفرد ،فكثيرا ما تكون نتيجة لظروف صحيه تعرض لها الفرد فى اشهر أو سنوات سابقه وامتد اثرها ومضاعفاتها الى الوقت الحالى،وقد يستمر هذا الأثر طيلة حياة الفرد ، من ذلك أن سوء التغذيه في الطفوله يمتد اثره الى سن المراهقه والشباب،كما ان بعض الامراض تحدث مضاعفات يستمر اثرها بقية عمر الفرد ، من هنا كان لابد من الدراسات المتأنيه والمتعمقه فى المجالات الصحيه .

٥/٣ : وتتأثر المرأه بمعظم العوامل التى تؤثر على صحة الرجل ، على أن لكل من الجنسين تركيبه وخصائصه البيولوجيه التى تجعل معدل اصابته ببعض الامراض أقل أو اكثر من معدل اصابة الجنس الآخر ، وقد يكون المرض قاصرا على أحد الجنسين دون الآخر - من ذلك امراض الحمل والولاده التى تختص بها النساء دون الرجال ، كما أن المرأه أقل عرضه للاصابه بامراض القلب والسرطان وامراض المهنه واصابات المهنه والعمل والحروب .

٥/٤ : وقد استعرضت ورقة هيئة الامم المتحده - المرجع S T/ESA/ STAT/SER.F/33 وبشكل جيد - العوامل الرئيسيه التى تؤثر على صحة المرأه ، ويمكن ايجاز هذه العوامل من جانب والقاء المزيد من الضوء عليها والمناقشة من جانب آخر فيما يلي :

٥/٥ : ١ - نمط الحياه والبيئه التى عاشتها المرأه :

ان الحاله الصحيه الجيده للمرأه البالغه ليست وليدة لحظتها - بل هي محصله الحياه والبيئه والمناخ والظروف الصحيه التى عاشتها منذ ان كانت جنينا فى بطن امها وطوال مراحل نموها وحياتها ، ومما يتناوله ذلك - العوامل التى حمتها أو عرضتها للاصابه بالامراض أو الحوادث ، والرعايه الصحيه والنفسيه التى قدمتها و وفرتها الاسره لها ، وتلك المتاحه فى المجتمع والمتمثله بصفه اساسيه فى الخدمات الصحيه التى توفرها الدوله فى مجال التحصين ضد امراض الطفوله وضد الامراض المعديه وتحسين المرافق الصحيه وانشاء المستشفيات والمراكز الصحيه وتوفير الاطباء المتخصصين الى غير ذلك من الخدمات الصحيه اللازمه فى حالات المرض أو الاصابه بحوادث ،

ومستوي التغذيه والثقافه الصحيه، ومن الثابت ان العقود الأخيره من الزمن قد شهدت تطورا كبيرا فى كم ونوع الخدمات الصحيه المتاحه للذكور والاناث فى معظم ان لم يكن جميع دول المنطقه ، الأمر الذي اتاح ووفر الخدمات الصحيه للكثير من طالبيها ، وقد حرصت بعض الدول على توفيرها بالمجان لمواطنيها ، كما ان مستوي التغذيه في تحسن مستمر ، وقد ترتب على تحسن المستوي الصحي انخفاض معدلات الوفاه ، ومما يؤيد ذلك ماتظهره البيانات التى نشرتها هيئة الامم المتحده فى الكتاب الديمجرافي السنوى لعام ١٩٨٦م ، والتى منها تبين انه باستثناء ثلاث دول فقط (هي جمهوريةاليمن الديمقراطيه الشعبيه والجمهوريه العربيه اليمنيه وسلطنة عمان) فانه فى أى من دول المنطقه يقل معدل الوفيات عن ١٠ ٪ ومعدل الوفيات للاطفال الرضع عن ٧٠ ٪.

٦/٥ : ٢ - مضاعفات الحمل والولاده :

وهذه تتوقف بالدرجه الأولى على الظروف الاجتماعيه والبيئيه السائده ، وكثيرا ماتؤدى هذه المضاعفات فى حالة عدم توفر الرعايه الصحيه والخدمات الطبيه اللازمه - الى ارتفاع معدلات وفيات الامومه خصوصا فى الدول الناميه التى من بين ماتتصف به ارتفاع معدلات الخصوبه .

ومن بين العوامل التى لها أثرها على مضاعفات الحمل والولاده مايلى :

(أ) زواج الفتاه وحملها فى سن مبكر وما يترتب على ذلك من متاعب صحيه واجتماعيه ، ويؤدي حمل الفتيات الصغيرات - قبل ان يكملن استعدادهن البدنى لذلك - الى ارتفاع معدلات :

- وفيات الأجنه .
- وفيات الأطفال حديثي الولاده (خلال الشهر الأول من العمر) .
- وفيات الأطفال فى العام الأول من العمر .
- وفيات الامومه .

(ب) حمل المرأه فى سن متأخر ، ولقد اثبتت الدراسات التى اجريت بدول مختلفه وجود علاقه كبيره بين سن المرأه عند الوضع ومعدلات الامومه و وفيات الاطفال ، ومن هذه الدراسات ما اجرى بالولايات المتحده الامريكيه (عام ١٩٧٤م) - واشارت الدراسه الى ان معدل وفيات الامومه بلغ أقله للنساء الوالدات فى سن العشرينات اذ بلغ فقط ١٠ لكل مائة الف والده، وزاد المعدل الى ٤١ للوالدات اللاتى قاربن نهاية الثلاثينات والى ٢٣٤ لمن زادت اعمارهن عن ٤٥ عاما .

(ج) ترتيب المولود - ذلك ان المرأة فى حملها و ولادتها لاول طفل لها تكون اكثر تعرضا لمضاعفات الحمل والولاده منها عند حمل و ولادة الطفل الثاني أو الثالث حيث تكون احتمالات تعرضها لهذه المضاعفات اقل ما يمكن ، وبدءا من المولود الرابع فى الترتيب تبدأ الزياده فى معدلات وفيات الامومه والمواليد موتى و وفيات الاطفال الذين ولدوا .

(د) الوسائل المستخدمه لتنظيم الاسره ، وهذه الوسائل تختلف عن بعضها البعض فى نسبة الفاعليه فى مجال منع الحمل وفى الآثار الجانبيه على صحة مستخدمة الوسيله ، وفى بعض الاحوال قد لا تناسب بعض الوسائل المرأه فى سن معين أو فى ظروف صحيه خاصة ، ومن هنا يفضل أن تستشير المرأه طبيب مختص لارشادها عن الوسيله التى تلائم ظروفها وحالتها الصحيه

(هـ) الاجهاض العمدي فعندما تحمل المرأه ولا توجد رغبه من جانبها أو جانب زوجها على استمرار هذا الحمل وتتواجد رغبة اكيده فى انهائه قبل الاكتمال والولاده - تلجأ المرأه الى الاجهاض العمدى ، وتسمح قوانين بعض الدول باباحة الاجهاض فى حالات معينه تحت اشراف طبي ، وعندما لا تسمح القوانين بذلك فان المرأه كثيرا ما تلجأ الى وسائل مختلفه للتخلص من الجنين وقد تودي بعض هذه الوسائل بحياة الحامل .

٧/٥ : إذا نظرنا الى الظروف السائده فى دول المنطقه من زاويه العوامل ذات العلاقه بمضاعفات الحمل والولاده التى سبق ذكرها - نجد أن معظم دول المنطقه تتصف بما يلي :

(أ) تزويج الفتيات في سن مبكر .

(ب) كثير من النساء ترغبن فى المزيد من الحمل والانجاب طوال حياتهن الانجابيه .

(ج) كثير من النساء ترغبن فى المزيد من الابناء .

(د) قلة من النساء تلجأن الى طبيب متخصص لاستشارته فى وسيلة منع الحمل الاكثر مناسبه لصحة كل منهن .

(هـ) رغم قلة البيانات المتاحه عن الاجهاض العمدي غير القانوني فى دول المنطقه الا انه فى ضوء الظروف الاجتماعيه السائده فى المنطقه - من المتوقع أن تكون معدلات الاجهاض العمدي محدوده لحد كبير .

وباستثناء البند (هـ) الاخير فان الحالات من (أ) الى (د) تؤدي الى زيادة تعرض المرأه المواطنه فى دول المنطقه - لمضاعفات الحمل والولاده .

٨/٥ : على انه من جانب آخر توجد عوامل متزايده سوف تؤدي الى الحد من مضاعفات الحمل والولاده من اهمها :

١ - التطور الاجتماعي وما يصاحبه من ازدياد نسب المتعلمات ، واستمرار الكثير منهن فى الدراسه الى المراحل الجامعيه واستمرار الفتاه فى التعليم سوف يؤجل زواجها فى غالب الاحوال ، ومن الثابت وجود علاقه عكسيه بين مستوى تعليم المرأه وخصوبتها .

٢ - توالى ارتفاع معدلات مساهمة المرأه فى النشاط الاقتصادي فى دول المنطقه ، ومن الثابت ايضا أن خصوبة المرأه التى تزاول نشاطا اقتصاديا خارج المنزل أقل بكثير من قرينتها المتفرغه للاعمال المنزليه .

٣ - تعمل الدول التى تبنت سياسة خفض معدل النمو السكاني - على توفير مراكز تنظيم الاسره التى تقوم بفحص المترددات عليها وارشادهن الى الوسيله المناسبه التى تتفق مع الحاله الصحيه لكل منهن ، وتزويدهن بهذه الوسائل باثمان رمزيه .

٤ - تهتم دول المنطقه بتوفير الرعايه الطبيه للحامل ، وتقديم الخدمات اللازمه لها عند الولاده وما بعدها ، وفى كثير من الدول الخليجيه اصبحت معظم الولادات تتم داخل المستشفيات حيث تلقى المرأه الرعايه الطبيه اللازمه ، وفى الدول الاخرى الاعضاء بالاسكوا تتزايد نسب الولادات فى المستشفيات (حكوميه أو خاصه) وتقل تدريجيا نسب الولادات التى لا تتم تحت اشراف طبي ، ونتيجة لتوفير الخدمات الصحيه وتزايد الاستفاده منها تكون المرأه الحامل بصحه جيده كما تتناقص معدلات وفيات الامومه فى معظم دول المنطقه

٣ - مستوى التغذيه :

٥/٩ : التغذيه الجيده للفرد خلال مراحل حياته هى أحد الشروط الهامه لكي يكون بصحه جيده وقادر على العمل والانتاج ، وكثيرا مايؤدى سوء التغذيه الى متاعب صحيه للفرد - منها الاصابه بفقر الدم الذى يؤثر بالتالى على الصحه النفسيه والبدنيه ويقلل من القدره الطبيعيه على مقاومة الامراض الاخرى .

٥/١٠ : وتحتاج المرأه البالغه من بعض العناصر الغذائيه الى كم يفوق بكثير مايحتاجه الرجل، فالمرأه مثلا تفقد كم كبير من دمها خلال فترة الحيض، لذا فهى بحاجه الى تعويض مافقدته مع هذا الحيض من حديد ومواد اخرى - من خلال غذاء متوازن يناسبها ، ونقص هذا الغذاء يجعل المرأه اشد حساسيه لسوء التغذيه من الرجل .

٥/١١ : والمرأه أثناء الحمل تحتاج الى غذاء بكم اكبر ومن نوعيات مختاره اذ يزداد احتياجها الى البروتينات والفيتامينات والاملاح المعدنيه ، وعدم حصولها على القدر الكافى من هذه العناصر - اضافة الى اثره على صحتها بشكل مباشر - فأنه يؤثر على الحمل نفسه وعلى ناتجه بل ويمتد الاثر الى صحة المولود واستمراره في الحياه ، ويزداد اثر سوء التغذيه على المرأه عندما تسمح لنفسها بالحمل مرات كثيره وعلى فترات متقاربه .

٥/١٢ : والمرأه فى مرحله ارضاعها لوليدها لها ايضا احتياجاتها من العناصر والمكونات الغذائيه المختلفه عن احتياجات غير المرضعات ، وعدم توفر هذه الاحتياجات يؤدى الى اصابتها بامراض سوء التغذيه ، كما يؤثر على ادرارها للبن وبالتالى على صحة الرضيع .

١٣/٥ : سوء تغذية المرأه يمكن أن يحدث نتيجة ظروف أو عوامل اخرى خلاف ما سبق ذكره ، ومن اهم هذه العوامل مايلى :

١ - نقص الامكانيات الماديه للاسره وعجزها عن توفير الغذاء المناسب للمرأه ، وهذا العامل يبدو انه قد اصبح قليل الاهميه فى معظم الدول الاعضاء بالاسكدا حيث يتميز متوسط دخل الفرد بالارتفاع أو على الاقل بالاعتدال .

٢ - التحيز لصالح الذكر وتحبيزه فى الغذاء عن الانثى ، وفى الواقع فان اثر هذا العامل يبدو انه يكاد لا يذكر فى دول المنطقه وان دخل الاسره يسمح بسد احتياجات جميع افرادها من التغذيه ولتغطية باقي احتياجات الاسره ، هذا اضافة الى تزايد اهتمام الرجل بصحتج زوجته واعطاء اهتمامات خاصه بالمولود المنتظر .

٣ - نقص الثقافه الصحيه لدي المرأه ، فقد تتوفر الامكاينات الماديه للاسره وتتوفر احتياجات المرأه من الغذاء فى الاسواق ولكن لجهلها باحتياجات جسمها من العناصر الغذائيه المختلفه فأنها لا تهتم باعداد الوجبه المتكامله وبذا تتعرض للاصابه بسوء التغذيه ، وهذا العامل - ايضا يتناقص تدريجيا بالمنطقه ذلك ان برامج الثقافه الصحيه اصبحت تشغيل حيز لا بأس به برامج الاذاعه والتلفزيون ، والمتتبع لهذه البرامج فى دول المنطقه المختلفه يلمس ان جهود جيده وتميزه تبذل فى اعداد موادها وفى اخراجها ، وهى تغطي مختلف الجوانب الصحيه ولا تقتصر فقط على الثقافه الغذائيه ، كما أن اثرها على المواطنين ملموس بدرجه واضحه من خلال انخفاض معدلات الوفيات فى الدول التى يتوفر لديها نظام لتسجيل الاحداث الحيويه والتى تعنى بتوفير احصاءات تعكس التطور الصحى فى مجتمعاتها .

١٤/٥ : وتشغل الاحصاءات الصحيه ركنا اساسيا ضمن البرامج الاحصائيه التى ينبغى على الدول أن توليها اهتماماتها ، فالتخطيط الصحى يتطلب توفر الكثير من البيانات الاحصائيه اللازمه لدراسة الحاله الصحيه للمرأه من الزوايا المختلفه التى سبق ورودها فى الفقرات السابقه ، وتوفير مؤشرات تمكن على وجه الخصوص قياس ودراسة ما يلي :-

١ - العوامل البيئيه التى تساعد على أو تحد من انتشار الامراض فى المناطق المختلفه .

٢ - مراكز تقديم الخدمات الصحيه من مستشفيات ومراكز طبيه وعيادات ... الخ ، وهذه لازمه ليس فقط لقياس كمها العددى بل يجب أن تتاح بما يمكن من تقييم ادائها وقدرتها على استيعاب طالبى الخدمه وحسن توزيعها وذلك فى ضوء كم السكان وخصائص الافراد المقرر ان تخدمهم الوحده أو المركز الطبى وظروف البيئه .

٣ - التحصينات ضد الامراض المعديه .

٤ - معدلات الاصابه والوفاه بالامراض المختلفه - بين السكان الذكور منهم والاناث فى فئات العمر المختلفه .

١٥/٥ : علي أن الكثير من الاحصاءات الموضحه عاليه غير متوفره فى بعض دول المنطقه ، وان توفرت فانها تكون ناقصه وغير شامله وغالبا ماتقتصر على بعض المؤشرات التى تتوفر من خلال المستشفيات الحكوميه دون أن تشمل باقى القطاعات ودون أن تمتد لتوفير بيانات عن الحاله الصحيه للمرأه والطفل سواء ذهبوا أو لم يذهبوا لمستشفى حكومي .

المجالات التى تساعد على توفير الاحصاءات الخاصه بصحة المرأه

١٦/٥ : انشاء نظام لتسجيل المواليد (احياء وموتى) والوفيات :

لا زالت بعض دول المنطقه ينقصها توفر احصاءات دوريه (سنويه) عن اعداد ومعدلات المواليد موتى وفقا لخصائص الام ، واعداد ومعدلات الوفيات حسب خصائص المتوفى ، فبعض الدول لم تصدر بعد قوانين تنظم اجراءات التبليغ عن هذه الاحداث وقيدها فى السجلات واعداد احصاءاتها ، وبعضها التى اصدرت قوانين فى هذا الشأن لم تعمم تطبيق القانون فى جميع مناطق الدوله (قد يقتصر التنفيذ على مناطق محدده) .

١٧/٥ : اما الدول التى اصدرت قوانين تنظم قيد الاحداث الحيويه واعداد احصاءاتها السنويه فهي في حاجه الى تقييم مدى شمول التبليغ عن الحدث بمعنى انه يلزم قياس نسب القصور فى التبليغ في المناطق المختلفه ، وفى حالات كثيره تكون معدلات المواليد والوفيات التى تحسب من الاحصاءات الجاريه في منطقة ما مضلله فقد تشير الى انها منخفضه وأقل من قرينتها فى منطقه اخرى ثم يتبين أن هذا الانخفاض ليس انخفاضا حقيقيا بل هو نتيجة ارتفاع نسبة قصور التسجيل فى المنطقه الاولى بالمقارنه بالمنطقه الثانيه ، ومن هنا تبرز اهمية اجراء مسوح لقياس القصور فى تسجيل الاحداث الحيويه (بالدول التى لديها قوانين تنظم وتعمم ذلك) وحساب معدلات مصححه ، ومن الامثله الناجحه التى اجريت فى هذا الشأن مسح قياس قصور تسجيل الاحداث الحيويه الذى اجرى بالجمهوريه العربيه المتحده على مستوى قومى فى عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥م ، واتبع فيه نظام متابعة الاحداث الحيويه التى وقعت باسر العينه خلال فترة المسح ومطابقة هذه الاحداث بما هو مقيد فى السجلات الرسميه .

١٨/٥ : ان زيادة شمول ودقة الاحصاءات الحيويه سوف يساعد بل ويمكن من توفير الكثير من المؤشرات التى توضح المستوى الصحي للمرأه من ذلك :

١ - معدلات وفيات المرأه في الاعمار المختلفه فى مناطق الدوله - حضر وريف .
٢ - معدلات وفيات الامومه فى الاعمار المختلفه وحسب ترتيب المولود .
٣ - معدلات وفيات المرأه حسب سبب الوفاه والعمر عند الوفاه (حضر وريف)
٤ - توقعات البقاء على قيد الحياه للاناث ومقارنته بالذكور .
٥ - معدلات المواليد موتى حسب سن الام وترتيب المولود والاشراف على الولاده .
٦ - معدلات وفيات الاطفال حسب السن واسباب الوفاة .
٧ - نسب الولادات التى تتم فى المستشفيات وتلك التى تتم خارجها تحت اشراف طبى وبدون اشراف .

١٩/٥ : ويتطلب توفير احصاءات دقيقه عن اسباب وفاة المرأه - اضافة الى ارتفاع نسب الشمول - تدريب الاطباء الذين يشخصون سبب الوفاه على كيفية استيفاء الوفاة الطبيه وعلى استخدام وتطبيق الدليل الدولى لاسباب الوفاه .

٢ - احصاء انشطة المراكز الصحيه والمستشفيات بالقطاعين الحكومى والخاص :

٢٠/٥ : يتوفر لدى بعض دول المنطقه احصاءات عن عدد المراكز الصحيه والمتشفيات الحكوميه وفقا لانشطتها ، وقلة من هذه الدول تنشر بيانات عن المراكز والمستشفيات التابعه لقطاعات غير حكوميه ، وهذه المراكز والمستشفيات لها دور هام فى كم ونوع الخدمات الصحيه التى تؤدى للافراد ومن ثم فهى جديره بالاهتمام وقياس نشاطها احصائيا.

٢١/٥ : واحصاء انشطة المراكز والمستشفيات - حكوميه كانت أو خاصه - يجب الا يقتصر على عدد المترددين عليها فى العيادات الخارجيه والداخليه وعدد الاسره بها ومعدلات اشغالها ، فمن الممكن (وبجهد قد لا يكون بالغ الصعوبه) الاستفاده من البيانات التى تدون فى ملفات المرضى والتى تشمل جنس وسن المريض وتشخيص الحالات المرضيه ونوع المرض وتطوره ومضاعفاته أو الشفاء منه ، وذلك باعداد تبويبات يكون لها فائده كبيره في دراسة صحة المرأه والامراض التى دفعتها لطلب الخدمه الطبيه فى المركز الطبى أو المستشفيات المختصه بامراض النساء والولاده واقسام النساء والولاده فى المستشفيات العامه .

كما يجب أن يتناول احصاء المراكز الصحيه والمستشفيات قياس التجهيزات وعدد العاملين (فى المجالات الطبيه) بها موزعين حسب الجنس والتخصص .

٢٢/٥ : على الرغم من وجود نقابات للاطباء وهيئات أو جمعيات للمرضات والممرضين فى معظم دول المنطقه تنظم ممارسة الطب والتمريض فى الدوله وتوجب قيد الممارس لها فى النقابه المختصه ، الا أن قلة من الدول تعنى بتوفير بيانات عن عدد الاطباء والممرضات والممرضين الذين يزاولون المهنه حسب خصائص الفرد (الجنس والسن) ومجال التخصص ، وتوفير هذه البيانات وتحديثها ليس بالصعب ويمكن اجراؤه بالتنسيق والتعاون مابين وزارات الصحه والنقابات المختصه والاجهزه الاحصائيه .

٣ - احصاء التحصينات ضد الامراض :

٢٣/٥ : يحظي تحصين الافراد ضد الاصابه بالامراض - خاصة امراض الطفوله والامراض المعديه باهتمام الطب الوقائى ، وتعمل دول المنطقه على توفير امكانيات تحصين الاطفال ضد امراض الطفوله التى نجح الطب فى توفير امصال لها ، من ذلك شلل الاطفال والسل وغيرها ، وفى حالة انتشار وباء أو ظهور اصابه بحالات من بعض الامراض المعديه يتم عزل المرضى وتحصين الافراد المخالطين .

٢٤/٥ : وبيانات عدد من تم تحصينه من الاطفال وسائر الافراد مبوبه حسب الجنس والمرض الذى حصن ضده الفرد - يمكن توفيره بسهوله من خلال السجلات التى تقيد بها الحالات التى تم تحصينها ، خصوصا وان القوانين واللوائح المعمول بها فى بعض دول المنطقه تنص على ضرورة تسجيل هذه التحصينات وقيدها على وثائق شهادة ميلاد الطفل ، ودراسة نسب التحصين ضد امراض الطفوله للإناث ومقارنته بالذكور يكشف عما اذا كان هنالك تفرقه فى الاهتمامات الصحيه بين الذكور والاناث من الاطفال .

٤ - الظروف البيئيه التى تعرض المرأه للاصابه بالامراض :

٢٥/٥ : للظروف البيئيه اثر كبير على صحة المرأه ، من ذلك :

١ - درجات الحراره والرطوبه واختلافها فى الفصول المختلفه ، فارتفاع درجات الحراره وزيادة نسبة الرطوبه تساعد على انتشار الكثير من أمراض الصيف وتجعل المرأه تشعر بالتعب لاقل جهد تبذله ، على ان انتشار اجهزة التكييف والتوسع فى استخدامها فى المنزل وفى المكتب فى السياره - فى كثير من دول المنطقه بالدول الحاره قد حد من أثر الجو على صحة المرأه .

٢ - تواجد الحشرات التى تساعد على انتشار الامراض ، من ذلك الذباب الذى ينقل التيفويد والناموس الذى ينقل الملاريا ، على أن معظم دول المنطقه قد نجحت فى الحد والاقلال من خطورة هذه الحشرات فى نقل الامراض .

٣ - تلوث الجو بعادم ومنتجات احتراق الوقود المستخدم فى تسيير السيارات والمصانع .

٤ - توفر المرافق الصحيه العامه كالمياه الصالحه للشرب ومجارى الصرف العامه .

٥ - ظروف السكن فالموقع (كقربه أو بعده من برك أو مياه راكده أو على قمم جبليه) وتوفر حمامات صحيه به ودخول الشمس اليه لها آثار كبيره على صحة المرأه خاصة وانها تمضى جانبا من وقتها فى المنزل .

٦ - امراض المهنه التى تصيب العاملين فى مهن معينه .

٧ - الاشعاع الذرى المتسرب من معاهد ومراكز البحوث الذريه .

وقد تزايد الاهتمام الدولى بتوفير البيانات والمعلومات عن البيئه ودراسة اثرها على صحة الانسان ، وفى أوائل الثمانينات نفذت الجمهوريه العربيه المتحده مشروعا للاحصاءات الصحيه اطلق عليه اسم ،، الخريطه الصحيه ،، ومن بين ما تناوله الكثير من البيانات البيئيه ذات العلاقه بالمستوي الصحى وصحة الفرد فى مختلف مناطق الجمهوريه .

مسح صحة الطفل :

٢٦/٥ : لقد عنيت منظمة اليونيسيف (بالتعاون مع غيرها من منظمات هيئة الامم المتحده) بمساعدة الدول العربيه المطله على الخليج العربى لتنفيذ مسح صحة الطفل ، ويهدف هذا المسح الى توفير مؤشرات عن صحة الطفل وصحة الام ، وقد تم تنفيذ المسح فى سبع دول من الدول الاعضاء بالاسكوا ، اشتمل المسح على الاستمارات التاليه :

١ - استمارة الاسره المعيشيه وتتضمن بيانات عن بعض الخصائص الديموجرافيه والاجتماعيه لكل من افراد الاسره .

٢ - استمارة خصائص المسكن وتتضمن بيانات عن المسكن من حيث عدد الغرف واستخداماتها ، ومصدر الاضاءه ومياه الشرب وتوفر دورات المياه والطريقه المتبعه للتخلص من القمامه وملكية الاسره للسلع المعمره .

٣ - استبيان رعاية الطفوله (للاطفال الذين تبلغ اعمارهم ٥ سنوات أو اقل من افراد الاسره) وتتضمن بيانات عن تطعيم الطفل ضد امراض السل والسعال الديكي وشلل الاطفال والحصبه ، وهل سبق ان اصيب الطفل بالاسهال وكيف تم علاجه منه .

٤ - استبيان اسباب وفيات الاطفال وتتضمن بيانات عن كل طفل :

- ولد وتوفى خلال الاثني عشر شهرا السابقه لتاريخ المسح الرئيسي .
- ولد خلال الاثني عشر شهرا السابقه لتاريخ المسح وتوفي خلال فترة المتابعه .
- ولد وتوفى خلال فترة المتابعه .

توصيات

فى ضوء ماسبق عرضه يمكن التقدم الى الاجهزه الاحصائيه بالدول العربيه وقسم الاحصاء باللجنه الاقتصاديه والإجتماعيه لغربي آسياء والى اللجنه الإقتصاديه بافريقيا بالتوصيات التاليه :

١ - اصدار دليل عن الإحصاءات المتوفره عن المرأه بالدول العربيه ، وتتوفر بيانات هذا الدليل عن طريق اجراء مسح يغطي جميع الدول العربيه ، على أن يشمل الدليل كحد أدنى بيانات عن : كل دوله من حيث : مصادر البيانات - مجالات البيانات - دورية جميع البيانات - شمول البيانات - جداول النشر ، كما يناقش الدليل المجالات المستهدف تطويرها وتحسينها أو استكمال تغطيتها فى كل دوله، ويعد مشروع لمنهجيه هذا المسح ويناقش بمعرفة المختصين قبل تنفيذ المسح .

٢ - توجد بعض المفاهيم والمصطلحات الاحصائيه لا زالت غير محدده بالوضوح الكافى ، كما ان مفهوم المصطلح الواحد كثيرا ما يختلف من دوله لأخرى ، ومن المأمول أن تتبنى الاسكوا بالتعاون مع الدول الأعضاء - العمل على توحيد مفهوم المصطلح حتى يسهل مقارنة المؤشرات بين الدول الأعضاء .

٣ - نظرا لأن الكثير من الخصائص التى تعد لها المؤشرات تحسب وفقا للمنطقه الاداريه التى تقييم فيها المرأه ، فلكي يكون بسط ومقام المعدل متناسقين - يتوجب ان تعد تبويبات لتعدادات السكان (وهو الأساس المستخدم فى اعداد تقديرات السكان) - حسب محل الاقامه المعتاد (تعداد نظرى) ، والمتتبع للمعدلات المتوفره حاليا على مستوى الوحده الاداريه تعد معظمها بسط المعدل) باستخدام احداث مبوبه حسب محل الاقامه المعتاد ومقام مقدر على أساس تعداد سكان واقعي (مكان التواجد) ، فمثلا معدل المواليد بسطه اعداد المواليد لامهات مقيمات فى الوحده الاداريه ومقامه تقديرات سكان الوحده محسوب على اساس من تواجد بالوحده وقت التعداد (تعداد واقعى) .

٤ - دعم الامكانيات الفنيه لادارات الاحصاء فى الوزارات - خاصه وزارات التعليم والصحه والعمل - للمساهمه فى توفير الاحصاءات اللازمه عن المرأه في المجالات المختلفه .

٥ - وضع منهجيات لقياس مساهمات برامج الاذاعه والتلفزيون بالدول الأعضاء فى تثقيف وتدريب المرأه ، وتقييم فاعلية هذه البرامج .

٦ - وضع منهجيات لمسوح تجري بالعينه لدراسة الاميه بين النساء ، والكشف عن العوامل التى ادت الى نجاح ما نفذ من برامج محو الاميه وتلك التى حالت دون تحقيق النجاح المستهدف .

٧ - اجراء حصر سنوي للدورات التدريبيه التى تجريها الوزارات والأجهزه الحكوميه والقطاع العام (والخاص ان امكن) للعاملين بها (ذكور / اناث) والاعداد التى اوفدت فى بعثات أو منح أو اجازات دراسيه لاستكمال الدراسه (داخل / خارج الدوله) ، على أن يتضمن الحصر : طبيعة البرنامج ومجاله وتمويله وخصائص المتدرب أو الدارس .

٨ - مبادرة الدول التى لم يستكمل فيها بعد نظام احصائي لتوفير بيانات دوريه عن الاحداث الحيويه - الى المبادره باستصدار التشريعات و وضع المنهجيات اللازمه لجمع وتجهيز الاحصاءات الحيويه لاهميتها فى توفير الكثير من المؤشرات عن المرأه .

٩ - الدول التى توفر احصاءات سنويه عن الاحداث الحيويه من المهم أن تجري مسوح لقياس قصور التسجيل (نسبة الاحداث التى لم تسجل الى مجموع الاحداث) ، وذلك للوصول الى معاملات تصحيح للمعدلات التى تحسب من الاحصاءات الجاريه .

١٠ - عند اعداد برامج تبويب نتائج تعدادات السكان - تعد تبويبات تمكن من مقارنة الخصائص الاقتصاديه والاجتماعيه والديمغرافيه للاسر التى ترأسها امرأه بتلك التى يرأسها رجل ، وكذلك مقارنة خصائص رئيس الاسره بخصائص رئيسة الاســـره .

١١ - توجيه المزيد من الاهتمام بمسوح الدخل على أن تتناول هذه المسوح دخل كل من افراد الاسره من المصادر المختلفه ، وتبويب هذه البيانات حسب خصائص صاحب الدخل وخصائص الاسره ، ومهما كانت الصعوبات التى تواجه مسوح الدخل فان اجرائها والكشف عن هذه الصعوبات ومعالجتها فى المسوح التاليه سوف ينتهى باحصاءات دقيقه عن الدخل .

١٢ - اجراء مسوح متخصصه تعنى بالتركيز على جوانب دقيقه فى حياة المرأه مما يتعذر تنفيذه والحصول على بياناته من خلال الاحصاءات الدوريه أو مسوح الاسر التقليديه ، ومن امثلة ذلك دراسة مستوى تغذية المرأه والظروف والحاله الصحيه لها فى كل من مرحلتي الحمل والارضاع ، ودراسة مساهمات المرأه فى الانشطه الاجتماعيه وخدمات البيئه والمجالات السياسيه ، وايضا المسوح التى تقيس استخدام المرأه للوقت وكيفية قضاء وقت الفراغ .

١٣ - عند اعداد البرامج الاحصائيه التى تحقق احتياجات الدوله واللازمه لوضع خطط التنميه ومتابعة تنفيذها وتقييمها - ينبغى أن تعنى هذه البرامج بتوفير البيانات بحيث تتوفر المؤشرات لكل من الجنسين (ذكر / انثى) على حده ، وان تسمح بتوفير جميع المؤشرات الاخرى التى تخص المرأه فقط .

المراجـــع

- الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء - نشرة الزواج والطلاق - نشره سنويه - .
- د . عبداللطيف عبدالمجيد الهنيدى ومحمد شوقى حسن حسين ، دراسة مقارنه لاساليب تنظيم انتقال العماله فى مصر وبعض الدول الاجنبيه - ديسمبر ١٩٨٨م - المؤتمر الاقليمي لتنمية واستخدام وهجرة القوي البشريه

- د. نادر فرجاني - مسح الهجره في مصر - المجلس القومى للشكان - يوليو ١٩٨٦م .

- د. نادر فرجاني - حول ظاهرة العوده فى هجرة المصريين للعمل بالخارج المجلس القومى للسكان - نوفمبر ١٩٨٦م .

- دولة البحرين - الجهاز المركزى للاحصاء - مسح نفقات ودخل الاسره ١٩٨٢ - ١٩٨٣م .

- الجهاز المركزى للاحصاء - جمهورية اليمن الديمقراطيه الشعبيه - مسح مساهمة المرأه فى التنميه ١٩٨٥/١٩٨٧م .

- الجهاز المركزى للاحصاء - جمهورية اليمن الديمقراطيه الشعبيه - مسح القوى العامله / الديمغرافى بالعينه لعام ١٩٨٥م .

- بحث الانفاق الاستهلاكى بالعينه ،، لاسر موظفي الدوائر المحليه بمدينة ابوظبي ،، يناير - ديسمبر/١٩٨٢م .

- بحث تكاليف المعيشه بالعينه فى سوريا لعام ١٩٨٣م .

- الجمهوريه العربيه اليمنيه - وزارة التخطيط - مسح الاسر الزراعيه بالعينه - ١٩٨٢ - ١٩٨٣م .

- د. رجاء عبدالرسول - بطالة المتعلمين فى مصر - الظاهره والاسباب - ١٩٨٩م .

- دولة الامارات العربيه المتحده - وزارة الصحه و وزارة التخطيط - المشروع الوطنى لصحة الطفل .

- اللجنه الاقتصاديه والاجتماعيه لغربى آسيا (الاسكوا) - الجوانب النظريه لمسوح القوى العامله - حلقة تدريبيه عن مسوح القوى العامله - ١٩٨٤م .

- اللجنه الاقتصاديه والاجتماعيه لغربى آسيا - دراسة مواءمه الاحصاءات - دراسة حول مواءمة بيانات مسوح الاسر والحسابات القوميه.

REFERENCES

- Kathleen Newland, The Sisterhood Of Man, A Worldwatch Institute Book, A Worldwatch Institute Book.

- WFS, Comparative Studies, No.27, Oct. 83, Preferences for the Sex of Children and Their Influence on Reproductive Behaviour.

- UN, ST/ESA/STAT/SER.F 33, Improving Concepts and Methods for Statistics and Indicators on the Situation of Women.

- United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Statistical Office, Provisional Guidelines on Statistics of the Distribution of Income, Consumption and Accumulation of Households, Statistical Papers.

  UN, ST/ESA/STAT/SER.F/32, Compiling Social Indicators on the Situation of Women.

  UN, ST/ESA/STAT/SER. F/48, Improving Statistics and Indicators on Women Using Household Surveys.

* Azzam, H., "Labour Mobility and Human Resources in the Arab Region: Problems and Prospects", ILO World Employment Programme Research, Working Papers, Population and Labour Policies: Regional Programme for the Middle East, Working Paper No.2.

* Azzam, H. & Khoury, N., "Population, Employment and Development in the Arab Region: Scope and Prospects", ILO, World Employment Programme Research, Working Papers, PLP, Regional Programme for the Middle East, Working Paper No.1.

* House, W., "Labour Market Segmentation and Labour Policies in Cyprus: Some Empirical Evidence", ILO, WEPR, Working Papers, PLP, RPME, Working Paper No.5.

* Azzam, H. & Shaib, D, "The Women Left Behind: A Study of the Wives of Lebanese Migrant Workers in the Oil Rich Countries of the Region", ILO, WEPR, Working Papers, PLP, RPME, Working Paper No.3.

* Ware H., Women, Demography and Development. Development Studies Centre Demography teaching Notes 3, The Australian National University, Canberra 1981.

* Hansen B. and Badwan S., Employment Opportunities and Equity in Egypt, International Labour Office, Geneva, 1982.

  Peter H. Rossi, James D Wright and B. Anderson, Handbook of Survey Research.

IMPROVING CONCEPTS AND METHODS FOR STATISTICS AND INDICATORS ON THE SITUATION OF WOMEN IN ESCWA REGION

By Mostafa El Guindy

The main objective of the paper is to present some of the peculiarities of the Member States of the Economic and Social Commission for West Asia, in the field of improving concepts and methods for women statistics.

The fourteen Member States of ESCWA have some peculiarities, among these:

- all are Arab countries with Arabic as official language;
- most of the natives have similar traditions, culture, believes and behavior;
- have some similar laws and systems, divorce and polygamy are legal, pregnancy from any man other than the husband is not accepted and abortion is illegal except if authorized for health reasons;
- some of them import labour force, others export labour;
- some became rich countries, others are facing some economic problems.

As other developing countries, most of ESCWA Members:

- suffer from limited statistical awareness;
- have developing central statistical organisations, with limited technical staff.

The recommendations mentioned in the UN report, Ref: ST/ESA/STAT/ SER. F/33 are important and helpful to developing countries in general, however, some of them may not be needed or may not be applicable in the ESCWA region, at least under the prevailing conditions. Some topics that need to be given attention have been clarified. The main recommendations mentioned in our paper are:

1. Due to the lack of clear and comprehensive picture for women statistics that are available in each of the Arab Countries and what are the gaps that still need to be covered, a survey is suggested to be conducted to collect information from each Member State concerning.

   - the statistics that are available including:
     sources of data, definitions used, periodicality, questionnaires used, tabulations, etc.
   - statistics that still need to be covered and main problems.

   The returns of the survey have to be edited and published in a directory.

2. Concepts and definitions for statistical terms and indicators should be clear and unified.

3. Most of the countries in the region conduct their population censuses on the base of de facto census. To enable comparability of women demographic, economic and social indicators of the different governorates and regions in the country, census data need to be adjusted to the de jure base for the different localities of the country. The numerator and the denominator of the rate should be compatable.

4. T.V. and radio programmes, have pronounced effects on women, particularly they educate and increase knowledge, and gradually change behavior and attitudes. The volume, content and effectiveness of these programmes have to be statistically measured and evaluated through sample surveys.

5. Female illiteracy is high in all countries of the region. Different efforts are going on to minimize illiteracy. These efforts have to be evaluated. Conducting illiteracy surveys will help in more clarification of the illiterate characteristics, detecting obstacles, and evaluating the efforts and programmes.

6. Still, there are some countries in the region that don't have comprehensive statistical system for vital events. Vital events indicators are highly needed for women, and therefore all countries in the region should have statistical system that prevail in all the country.

7. The proportion of un-registered vital events or events that failed to be included in the statistical forms differ from country to another and even from region to another in the country. This highly affect comparability of the rates on the national and local basis. Conducting surveys to measure under-registration is needed to adjust the rates. The dual system approach proved to be successful in Egypt in 1975.

8. In addition to the Central Statistical Organisations, statistical units in other organizations that are concerned with women affairs, should be assisted to develop their technical capabilities and improve women statistics and indicators. Some of these units can be good sources of data.

9. Training and proceeding to higher levels of education affect potentialities of women performance and behavior. There are several training courses, seminars and workshops that are held annually for men and women. Also some of the governmental employees are given opportunities to proceed to higher levels of education. Annual information concerning these activities should be available. The data has to include at least: objectives of training, type and contents of the training course and attendants by sex, age, occupation and education level.

10. As divorce is legal among Moslems, divorce statistics need to be given considerable attention. Registered events have to be tabulated by type of divorce and the divorcees characteristics as: age, level of education, occupation etc. The study of reasons for divorce has not been covered properly. It can be achieved by drawing a sample from events that were registered during the preceding year, and investigating the divorcees.

11. Most of the Member States of ESCWA have conducted several household income and expenditure surveys. Tabulations to get estimates for individual income and expenditure for women and men can be derived from these surveys by linking the data by characteristics of household members in the sample. Characteristics of household members are reported on the household members schedule.

12. To clarify in depth women social, economic and demographic indicators and compare with men, all sources of statistics have to be utilised. Special household surveys are very helpful to get detailed and private information. Among the surveys that are needed in the region the following:

- women participation in development;
- women participation in social and political activities;
- women time use;
- women nutrition;
- women health while pregnant, and rearing their children.

At last and very briefly, the Central Statistical Organisations, while preparing short and long programmes for statistical activities, have to consider carefully and titely the requirements for indicators on the situation of women.

-o-